

Distr.: General
15 May 2026
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2026

19-16 حزيران/يونيو 2026

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت *

التقرير السنوي عن وظيفة التقييم في اليونيسف لعام 2025

موجز

يُقدّم هذا التقرير استعراضاً عاماً لوظيفة التقييم في اليونيسف خلال عام 2025. ويتناول السياق الذي عملت فيه الوظيفة، ويُسلط الضوء على أبرز الإنجازات والتحديات، ويُختتم بتأملات بشأن الأولويات الكفيلة بمواصلة تعزيز وظيفة التقييم وبيئتها التمكينية في السنوات المقبلة. يتضمن القسم "خامساً" عناصر مشروع مُقرّر لينظر فيها المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2026/9.

ملاحظة: أُعدّت هذه الوثيقة بكاملها من قبل اليونيسف.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180526

180526 26-06992 (A)

I- لمحة عامة

1- كان عام 2025 عاماً مفصلياً شكّل مفترق طرق؛ إذ شهد اختتام فترة السنوات الأربع 2022-2025، والسنة الكاملة الثانية لتنفيذ سياسة التقييم المنقّحة لليونيسف (E/ICEF/2023/27) و(E/ICEF/2023/27/Corr.1)، وذلك في ظلّ فترةٍ غير مسبوقه من الضغوط المؤسسية. وأدخلت مبادرة "استشراف آفاق المستقبل"، وما ارتبط بها من استعراض لميزانية البرامج، تغييراتٍ هيكلية كبيرة وإجراءات تُشغّل مالي. وكان على وظيفة التقييم أن تتكيف مع هذا الواقع، وأن تواصل في الوقت ذاته أداء مهامها وصون استقلاليتها التي تُشكّل أساس مصداقيتها.

2- في هذا السياق، ظلّ الأداء على المؤشرات الرئيسية للوظيفة مُستقرّاً إلى حدٍ كبير، وهو إنجاز لم يكن حتمياً ولا سهل المنال. فقد ارتفع عدد التقييمات المُقدّمة مقارنةً بعام 2024، بما يعكس جهوداً مدروسة لتعزيز التغطية بما يتماشى مع متطلبات دورة البرامج، وإن ظلّ هذا العدد دون ذروة فترة السنوات الأربع السابقة، اتّساقاً مع التركيز المُستمر للوظيفة على الجودة والأهمية الاستراتيجية بدلاً من الكم. كما حافظت جودة التقييم على استقرارها، مع تحسّن طفيف في متوسط درجاتها خلال عام 2025. وشهدت ردود الإدارة تحسّناً تدريجياً من حيث حُسْن التوقيت، غير أنّ نسبةً كبيرةً منها لا تزال تتجاوز عتبة السنتين يوماً، وهو تحدٍّ مستمر يعكس الطابع اللامركزي للوظيفة وحدود ما يمكن أن تُحقّقه وظيفة التقييم بمفردها. وظلّت نفقات التقييم مستقرة من حيث القيمة المطلقة، لكنّها بقيت باستمرار دون معيار 1 في المائة، ما يدلّ على بيئةٍ تمكينية مُقيّدة ومُتفاوتة التمويل.

3- على الرغم من صعوبة القياس الكمي لمدى إسهام التقييمات مجتمعةً في صنع القرار المؤسسي، تتنامى الأدلة النوعية على أثرها. فقد قدّمت "دراسة التقييمات المؤثرة" لعام 2025 تحليلاً مُمنهجاً لكيفية إسهام التقييمات في إحداث الفارق وأسباب ذلك، وحدّدت أنماطاً متكررة للتأثير في مجالات الإصلاح المؤسسي وتصميم البرامج والسياسات الوطنية والاستجابة الإنسانية. وأسهمت التقييمات والتوليفات والمذكرات الاستشارية في توجيه قرارات مؤسسية رئيسية، من بينها إعداد الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2026-2029، وإدارة المنظمة لمسار مبادرة "استشراف آفاق المستقبل" ذاتها. وتُبرز هذه الأمثلة وظيفةً يمتدّ تأثيرها إلى ما هو أبعد بكثير مما يمكن أن تعكسه مؤشرات الأداء وحدها.

4- أسهمت ثلاث مبادرات استراتيجية شاملة لعدّة قطاعات — هي تقييم الأثر، وتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم، والموجزات التوليفية العالمية لنتائج التقييمات — مجتمعةً في الارتقاء بالهدف الأكثر طموحاً للوظيفة، ألا وهو مساعدة اليونيسف وشركائها على التركيز على ما هو ناجع، وعلى تحقيق نتائج على مستوى الأثر لصالح الأطفال على نطاق واسع. فمن خلال إنتاج أدلة دامغة على التدخّلات الفعّالة، وبناء النُظم الوطنية التي تُساءل من خلالها الحكومات عن تحقيق النتائج، وتحويل المعارف المُتراكمّة إلى رؤية جاهزة لصنع القرار في المنديات السياسية رفيعة المستوى، وسّعت هذه المبادرات نطاق التقييم وتأثيره إلى ما يتجاوز بكثير ما يمكن أن تُحقّقه اليونيسف بمفردها.

5- على الصعيد الداخلي، أحرزت الوظيفة تقدّماً ملحوظاً في ترسيخ مكوّنات نظام تقييم آخذ في النضج، على المستويين الهيكلي والسلوكي. فقد أنجز أول دليل تقييم لليونيسف على الإطلاق،

وأُرسيت أدوات للتخطيط قائمة على المخاطر، كما وُضعت مجموعة من الإرشادات المنهجية. وتبلور "الفريق العالمي لقيادة التقييمات" بوصفه آلية لتعزيز الاتساق والإشراف الجماعي على المستويات الثلاثة للوظيفة. كما أقرّ المجلس التنفيذي في شباط/فبراير 2026 خطة التقييمات العالمية للفترة 2026-2029 — وهي حافظة تضمّ 23 تقييماً، مقارنةً بـ 44 تقييماً في فترة السنوات الأربع السابقة، مُحَدَّدة التكاليف بالكامل ومصحوبة بأول خطة عمل سنوية مُحَدَّدة التكاليف لمكتب التقييم على الإطلاق — بما يعكس ترتيباً مدروساً للأولويات قائماً على المخاطر، ويُعزّز إلى حدٍ كبير الشفافية في تخطيط التقييم وفي تخصيص موارده.

6- تدخل وظيفة التقييم فترة السنوات الأربع الجديدة بموارد أقلّ وفي ظلّ سياق مؤسسي متغيّر، غير أنها تستند أيضاً إلى أسس أمتن من أي وقت مضى في تاريخها. وستتمثل أبرز التحديات المقبلة في سدّ فجوة التمويل المُقدّرة بنحو 7.9 ملايين دولار في خطة التقييمات العالمية للفترة 2026-2029، والحفاظ على الضمانات المؤسسية للاستقلالية، وإدامة الزخم المُحقّق في مجالات الجودة والاستخدام والاستفادة الاستراتيجية. ومن شأن التقييم الخارجي المستقل المُرتقّب لوظيفة التقييم في اليونيسف — الذي ستُجريه لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمُزمع عرضه على المجلس التنفيذي في عام 2027 — أن يُتيح منظوراً مستقلاً وفي توقيت مناسب بشأن مدى سلامة هذه الوظيفة ونضجها، فضلاً عن إتاحة فرصة هامة لرسم مسار فترة السنوات الأربع المقبلة.

-II التطورات الرئيسية في وظيفة التقييم

أ- المعلومات الأساسية والأولويات لعام 2025

حالة عدم اليقين والتغيير في العام الأخير من فترة السنوات الأربع 2022-2025

7- بوصفه العام الأخير من فترة السنوات الأربع 2022-2025، مثّل عام 2025 منعطفاً هاماً، إذ تزامن مع المرحلة الختامية لتنفيذ خطة التقييمات العالمية للفترة 2022-2025، ومع انقضاء أوّل سنتين من تنفيذ سياسة التقييم المنقّحة لليونيسف (2023). وقد شهدت هذه الفترة تحديات كبيرة، تم توثيقها في التقارير السنوية لوظيفة التقييم المُقدّمة إلى المجلس التنفيذي خلال تلك المدة، فيما أُرست سياسة التقييم المنقّحة تحولات استراتيجية هامة لإعادة تموضع وظيفة التقييم، بما يُمكنها من التصديّ لهذه التحديات وتعظيم قيمتها في دعم التعلّم المؤسسي وإعمال المساءلة في السنوات المقبلة. وقد جسّدت أولويات هذا العام ذلك التوجّه، من خلال مواصلة تنفيذ هذه السياسة ورصد مؤشّرات الأداء الرئيسية المرتبطة بها، إلى جانب الإسهام في إعداد الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2026-2029.

8- غير أنّ هذا النهج، الذي كان يهدف إلى إدانة الزخم المُحقّق خلال فترة السنوات الأربع، سرعان ما اصطدم ببيئة عمل متزايدة الصعوبة في اليونيسف. فقد أدّت مبادرة "استشراف آفاق المستقبل" التي تلت ذلك إلى إصلاحات مؤسسية جوهرية وإلى حالة من عدم اليقين المالي. وبالنسبة لوظيفة التقييم، أسفرت هذه المبادرة عن خفضٍ حادٍ في مخصّصات موارد مكتب التقييم للفترة 2026-2029، متجاوزاً معيار التخفيض العام على مستوى المنظمة البالغ 25 في المائة، فضلاً عن نقل مقرّ المكتب

إلى روما. كما تراجعت الموارد المتاحة من خلال صندوق التمويل الجماعي للتقييم، وأدخلت تعديلات على ترتيبات الحوكمة، شملت دور قيادة التقييم في تقدير الاحتياجات التمويلية. وكانت الآثار المترتبة على ملاك الموظفين كبيرة، إذ ألغيت وظائف في مجال التقييم، أو أُعيد توزيعها، أو نُقل تمويلها من الموارد المؤسسية إلى موارد أخرى، ما أدى إلى تراجع القدرات إلى ما دون المستويات الدنيا للملاك التي تُحددها السياسة. وقد فرضت هذه المستجدات ضغوطاً على نطاق التغطية والقدرات والموارد في جميع جوانب الوظيفة، إذ تُعذر، في ظلّ تقلص المخصصات، تمويل بعض التقييمات المقررة لعام 2025 ولفترة السنوات الأربع المقبلة تمويلًا كاملاً، أو استلزم الأمر تأجيل تنفيذها.

9- على هذا النحو، حدّدت مبادرة "استشراف آفاق المستقبل" سياق العمل لعام 2025 بصورة جمعت بين فرض القيود وتوضيح المسار. فقد تطلّب الأمر من وظيفة التقييم استيعاب تخفيضات كبيرة في الموارد، مع الاستمرار في الاضطلاع بمهامها، وصون استقلاليتها، ودعم المنظمة في خضمّ تغيير غير مسبوق — وهو مزيج من المتطلبات جعل من ترتيب الأولويات والقدرة على التكيف ضروريين حاكمين خلال العام.

إعادة معايرة الأولويات في بيئة تشغيلية متغيرة

10- استجابةً للسياق المؤسسي الأوسع الذي اتسم بعدم اليقين والتغيّر، أعادت وظيفة التقييم توجيه بوصلتها نحو أربع أولويات متوازنة خلال عام 2025: (1) موازنة هيكلها وعملياتها مع الواقع المستجد، مع مواكبة المنظمة في فترة غير مسبقة من الضغوط المؤسسية، وصون استقلاليتها في الوقت ذاته؛ (2) الاستمرار في الوفاء بالتزامها الأساسي المتمثل في إعداد تقييمات آنية وذات صلة وموثوقة ومفيدة، تضيف قيمة لليونيسف وشركائها؛ (3) تعزيز الزخم المُتحقّق لإحداث تغيير ملموس من خلال تعزيز ممارسات التقييم داخلياً والإسهام في تشكيل نُظم الأدلة العالمية المعنية بالأطفال خارجياً؛ و(4) الحيلولة دون التراجع في مؤشرات الأداء الرئيسية المقررة للوظيفة. إنّ الموازنة الحذرة بين هذه الأولويات في آنٍ واحد، وفي ظلّ شحّ حاد في الموارد وضبابية في المشهد التنظيمي، كانت هي السمة الغالبة التي صاغت جوهر أداء الوظيفة على مدار العام.

11- فيما يتعلّق بالأولوية الأولى، لم تقتصر استجابة الوظيفة على تقليص حجمها، بل سعت أيضاً إلى التكيف مع القيود المالية المتزايدة من خلال تسريع تدابير تحديد الأولويات وتعزيز الكفاءة، وكان بعضها قد خُطّط له أو بدأ تنفيذه قبل مبادرة "استشراف آفاق المستقبل". وشملت هذه التدابير الإدخال الانتقائي لنموذج تنفيذ هجين، يُمزج بين خبرات التقييم الداخلية وخدمات الاستشاريين الأفراد، بوصفه بديلاً عن الاستشارات المؤسسية الأعلى كلفة في كثير من الأحيان. كما شملت تحسينات في العمليات التشغيلية أسهمت في تعزيز الالتزام بالمواعيد، وتركيز الجهود على الجوانب الموضوعية والمنهجية، وخفض التكاليف، إلى جانب إعادة هيكلة فريق مكتب التقييم — رغم تقلص عدده — بما يعزّز الاتساق والتماسك داخل الفريق. وقد برهنت الحلول المنهجية والتكنولوجية المبتكرة والإبداعية — المبنية بمزيد من التفصيل في القسم (ثانياً-ج) أدناه — على أنّ كفاءة التكلفة يمكن، في بعض الحالات، أن تعزّز في آنٍ واحد حسن توقيت التقييم وملاءمته وجودته ومصداقيته.

12- أضحي تحديد أولويات التقييمات أمراً أشد إلحاحاً، إذ بات وسيلة لضمان توجيه الموارد المحدودة إلى المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى، وهي بالتالي الأعلى قيمة في دعم التعلم وإعمال المساءلة. وقد تجسّد هذا التحوّل في خطة التقييمات العالمية للفترة 2026-2029، التي عُرضت في صيغة مسوّدة مشروع على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2025، وأُقرّت في دورته العادية الأولى لعام 2026. وأدخلت الخطة نهجاً قائماً على المخاطر والفرص في تحديد الأولويات، إلى جانب تصنيفٍ منهجي للتقييمات بحسب درجة أهميتها. كما تعكس الحافظة الناتجة، التي تضمّ 23 تقييماً — أي بانخفاض ملحوظ مقارنةً بـ 44 تقييماً في فترة السنوات الأربع السابقة — وعياً متزايداً بالقيود التي تفرضها القدرة الاستيعابية للمؤسسة. وأسهم العرض الأول من نوعه لخطة عمل سنوية محدّدة التكاليف لعام 2026، الذي جاء بناءً على طلب المجلس التنفيذي، في تعزيز الشفافية تعزيزاً ملحوظاً في مجال تمويل التقييم، وفي إبراز الفجوة القائمة بين الموارد المتاحة وأولويات التقييم القصوى.

13- في موازاة تكيّفها مع سياق عمل متغيّر وموارد آخذة في التراجع، سعت وظيفة التقييم سعياً حثيثاً إلى دعم المنظمة في إدارة هذه المبادرة استناداً إلى تحليل قائم على الأدلة. فمنذ المراحل الأولى لعملية الإصلاح، أعدّ مكتب التقييم مذكرتين استشاريتين، إحداهما بالتعاون مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، استندتا إلى التقييمات وعمليات المراجعة والاستعراضات الاستراتيجية منذ عام 2017، لإبراز التحديات المتكرّرة والدروس المستفادة ذات الصلة بصنع القرار. كما شارك أعضاء من وظيفة التقييم في مناقشات مع فرق الإدارة الإقليمية، بهدف دعم التقيد بالالتزامات الواردة في السياسة، وضون القدرات الإقليمية، ومواصلة ترسيخ العلاقات الوثيقة التي يقوم عليها نجاح التقييم.

14- تركز استقلالية وظيفة التقييم على توافر موارد كافية ويمكن التنبؤ بها، وعلى الحرية في ممارسة أعمالها دون التعرّض لأي تبعات، فضلاً عن إشراكها في القرارات والإجراءات التي تُؤثّر فيها تأثيراً مباشراً. ومن ثمّ، شكّل الحفاظ على هذه المقوّمات، في ظلّ التغيّرات المؤسسية غير المسبوقه والقيود المالية المتزايدة، أولويةً رئيسية أخرى خلال عام 2025. وقد أكّد المجلس التنفيذي مجدّداً، في مقرّره 14/2025، استقلالية وظيفة التقييم، وطلب إعداد خطط عمل سنوية محدّدة التكاليف للتقييم ابتداءً من عام 2026. كما اتّخذت في أواخر عام 2025 تدابير تمهيدية من أجل التحضير لتقييم خارجي مستقل لوظيفة التقييم في اليونيسف. ومن شأن هذا التقييم — الذي طلبه المجلس التنفيذي في مقرّريه 12/2023 و 20/2023 — أن يُوفّر لإدارة اليونيسف وللمجلس التنفيذي منظوراً مستقلاً ومحايلاً لمدى سلامة وظيفة التقييم ونضجها وبيئتها التمكينية، بما يشمل التدابير المتعلقة بالاستقلالية.

15- في مجموعها، هدفت هذه الجهود المرتبطة بالأولوية الاستراتيجية الأولى إلى تعزيز الأسس المؤسسية لوظيفة التقييم وتهيئتها للعمل بأقصى درجات الفعالية والكفاءة في سياق اليونيسف المستقبلي. وتوثّق الأقسام التالية التقدّم المُحرَز في الأولويات الثلاث الأخرى: التقييمات والأدلة التي واصلت تقديم قيمة للأطفال وللمنظمة (القسم ثانياً - ب)؛ والابتكارات والتطوّرات المنهجية التي وسّعت نطاق تأثير الوظيفة في ظلّ القيود (القسم ثانياً - ج)؛ والمبادرات الاستراتيجية التي يُسهم من خلالها التقييم في بناء حركة أوسع للمساءلة القائمة على الأدلة لصالح الأطفال (القسم ثانياً - د).

ب- تقييمات جديدة بالملاحظة تُسهم في تحقيق النتائج التنظيمية

16- تميّزت وظيفة التقييم طوال فترة السنوات الأربع بحرصها على فهم دور التقييم في إحداث أثر ملموس وعلى إبراز هذا الدور. وفي عام 2025، تُوج هذا الالتزام بمرحلة رئيسية تمثلت في "دراسة التقييمات المؤثرة"¹، والتي بحثت في كيفية تحويل نتائج التقييم إلى قرارات ملموسة داخل اليونيسف وفي البيئات السياسية الخارجية. وقد حدّدت الدراسة أربعة مسارات متكرّرة يُسهم من خلالها التقييم في تحسين النتائج لصالح الأطفال: الإسهام في إصلاح المؤسسات والتموضع الاستراتيجي؛ وتوجيه إعادة تصميم البرامج وقرارات التوسع؛ وتشكيل السياسات الوطنية وتطوير النظم؛ وتعزيز المساءلة والتعلّم التشغيلي في السياقات الهشة وعالية المخاطر. وتُجسّد الأمثلة الواردة أدناه كلاً من هذه المسارات.

الإسهام في إصلاح المؤسسات والتموضع الاستراتيجي

17- خلّص تقييم إدارة الموارد البشرية في اليونيسف إلى تحقيق تقدّم في مجالات التوظيف، والتكافؤ بين الجنسين، وتنوّع القوى العاملة، مدعوماً بنُظم رقمية للموارد البشرية ومبادرات لرفاه الموظفين، مع تحديد فجوات في التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، وتطوير المسار المهني، وثقافة المنظمة. وأظهر تحليل "الأثر الثقافي" توافقاً مع القيم الأساسية لليونيسف، غير أنه كشف عن تحديات تتعلق بتفادي المخاطر وأنماط هرمية في صنع القرار، ما أسهم في توجيه إصلاحات في مجالات تخطيط القوى العاملة والتوظيف وإدارة الأداء. كما حدّد التقييم الأساسي لممارسات حماية الموارد البشرية في اليونيسف ثغرات في إدماج تدابير الحماية على امتداد دورة حياة الموارد البشرية، ووضع خارطة طريق لترسيخ هذه التدابير في نظم التوظيف والتدريب وإدارة الأداء. ومن جهته، أشار تقييم الابتكارات في اليونيسف إلى إحراز تقدّم في الحوكمة، وإدارة الحافظات، والشراكات، مع إبراز أوجه قصور تتعلق بتشتت الرقابة ومحدودية الأدلة على نتائج الابتكارات موسّعة النطاق، ما أسهم في تحسين حوكمة الابتكار وتتبع التمويل. وقد أسفر التفاعل الوثيق بين مكتب التقييم وشعبة الموظفين والثقافة ومكتب الابتكار عن اعتماد قوي لمخرجات هذه التقييمات الثلاثة.

18- كما أسهمت التقييمات القطاعية في دعم التموضع المؤسسي. فقد خلّص تقييم عمل اليونيسف في مجال الرعاية الصحية الأولية إلى أنّ أكثر من 80 في المائة من المكاتب القطرية تُسهم في التخلّلات المرتبطة بهذا المجال، وأنّ أقوى النتائج تتحقّق عندما يقترن تقديم الخدمات بالعمل في المراحل التمهيديّة المتعلقة بالسياسات والحوكمة والتمويل. وتُسهم هذه النتائج في توجيه الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل بين القطاعات وإلى توضيح النهج المؤسسي لليونيسف في مجال الرعاية الصحية الأولية. وعلى الصعيد الإقليمي، حدّد التقييم متعدد البلدان لبرامج التحصين في منطقة أوروبا ووسط آسيا فرصاً لتعزيز الرقمنة، والتوعية، وتوطيد التعاون الإقليمي لضمان التغطية المستدامة بالتحصين.

¹ اليونيسف، دراسة التقييمات المؤثرة لعام 2025 - التقرير الختامي، اليونيسف، نيويورك، 2025. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.unicef.org/evaluation/media/7386/file/The%202025%20Study%20of%20Infl%20ual%20Evaluations.pdf.pdf>

توجيه تصميم البرامج وقرارات التوسع

19- خلص تقييم برنامج تسريع خدمات الصرف الصحي والمياه للجميع إلى أنه أسهم إلى حدٍ كبير في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المُحسَّنة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ثمانية بلدان، شملت المدارس والمرافق الصحية والمجتمعات المحلية، مع كشفه عن تحديات تتعلّق بالاستدامة. وقد أفضى ردّ الإدارة إلى تعزيز أطر الرصد، وتوثيق عُرى التعاون بين القطاعات، وتفعيل آليات التحقق من الاستدامة، ما أسهم في توجيه تصميم المرحلة المقبلة من البرنامج وفي ترتيبات تمويلها.

20- وبالمثل، تناول تقييم عمل اليونيسف بشأن النماء والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للفترة 2018-2023 (E/ICEF/2026/3) إسهام المنظمة في تعزيز نُظم الطفولة المبكرة، مؤكِّداً دورها المحوري في دعم الحكومات على وضع سياسات وخطط متعددة القطاعات. كما أبرز التقييم مساهمات اليونيسف في تعزيز قدرات الحكومات على تعبئة التمويل لبرامج الطفولة المبكرة، مع الإشارة إلى أنّ استراتيجيات التمويل العام لم تُترجم بعد إلى استثمارات واسعة النطاق في خدمات الطفولة المبكرة. وقد أسهمت توصيات هذا التقييم في توجيه عملية تحديث الإرشادات والمؤشرات وسلاسل النتائج في إطار دورة الخطة الاستراتيجية، على النحو المشار إليه خلال الدورة العادية الأولى لعام 2026.

21- على الصعيد القطري، أسهمت الأدلة المُستمدّة من التقييمات في توجيه التعديلات الجارية على البرامج. فقد حدّد تقييم برنامج خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المستدامة من أجل الصومود في جنوب السودان فجوات في الاستدامة، مع تأكيد النقص المُحرز في توسيع خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في السياقات الهشّة، ما وجّه تعديلات في تصميم البرنامج وعزّز التعاون مع الجهات الوطنية والمجتمعية المسؤولة عن تشغيل نظم المياه وصيانتها. كما وثّق تقييم برنامج التعاون القطري بين نيجيريا واليونيسف في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (2018-2022) تقدّماً في توسيع نطاق الوصول إلى هذه الخدمات، مع تحديد فرص لتعزيز التنسيق مع النظم الحكومية واستكشاف نهج تمويل مبتكرة، بما أسهم في توجيه التخطيط للمرحلة التالية من البرنامج.

22- وفي السياق ذاته، أفضى تقييم برنامج التعليم المتكامل من أجل الصومود للأطفال في شمال شرق نيجيريا، وتقييم المرحلة الثانية من البرنامج متعدد السنوات للصمود ضمن مبادرة "التعليم لا ينتظر"، إلى توليد أدلة بشأن تصميم برامج تعليمية موجهة لتعزيز القدرة على الصمود في السياقات المتأثرة بالنزاعات، وأسهمت في تحسين تدريب المعلّمين، وتعزيز إشراك المجتمعات المحلية، ودمج التدخلات التعليمية ضمن نهج أوسع لبناء القدرة على الصمود.

تشكيل السياسات الوطنية وتطوير النظم الوطنية

23- أسهم تقييم الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة سوء التغذية المزمن في غواتيمالا في إثراء الحوار السياساتي على المستوى الوطني، وتعزيز آليات التنسيق المعنية بسوء التغذية المزمن لدى الأطفال. كما أسهم تقييم خطة العمل الوطنية للتغذية في ماليزيا في مواءمة الاستراتيجيات القطاعية وترتيبات التمويل. وفي إكوادور، أتاح تقييم الاستراتيجية الإقليمية للوقاية من نقص التغذية المزمن لدى الأطفال

والحدّ منه إنتاج أدلة أسهمت في تعزيز تنفيذ السياسات الوطنية للتغذية على الصعيد دون الوطني. وعلى مستوى البلديات، أظهر تقييم برنامج "بلدية متّحدة من أجل الأطفال والمراهقين" في الأرجنتين كيفية عمل اليونيسف على تعزيز التخطيط والتنسيق المحليين للسياسات والخدمات الموجهة للأطفال، بما أسهم في إعادة تصميم البرنامج القطري اللاحق.

تعزيز المساءلة والتعلم التشغيلي في السياقات الهشة

24- وأبرز تقييم استجابة اليونيسف من المستوى الثالث في السودان دور المنظمة في إدامة العمليات الإنسانية، مع كشفه عن قيود تتعلّق بالتأهّب والإنذار المبكر والثغرات في ملاك الموظفين. وشدّد تقييم استجابة اليونيسف من المستوى الثالث في هايتي على الحاجة إلى تعزيز التأهّب واعتماد استراتيجيات إنسانية أكثر تكاملاً تدعم الخدمات الأساسية لصالح الأطفال. كما رصد التقييم العالمي لتأهّب اليونيسف لحالات الطوارئ الإنسانية تقدّماً في تعزيز نُظم التأهّب، مع إبراز فجوات مستمرة، من بينها نقص التمويل المخصص لوظائف التأهّب وعدم الاتّساق في تحليل المخاطر.

25- على المستوى اللامركزي، أسهم تقييم استجابة اليونيسف لأزمة اللاجئين في شرق تشاد في توجيه التعديلات على تنسيق العمل الإنساني دعماً للأطفال اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛ فيما أظهر تقييم البرنامج المشترك للصمود في جنوب وسط الصومال كيف يمكن للأدلة المُستمدّة من برامج الصمود أن تُعزّز تخطيط تدخّلات الحماية والحماية الاجتماعية، بما يدعم نتائج الأمن الغذائي والتعليم وحماية الأطفال في السياقات الهشة.

26- حدّدت دراسة التقييمات المؤثّرة جملةً من العوامل التمكينية التي تعزّز أثر التقييم. وفي ظلّ سياق ينسّم بالإصلاح والتقيّش المالي، أتاحت هذه العوامل للأدلة التقييم أن تُوجّه تحديد الأولويات وصنع القرار. وتجسد الأمثلة الموثقة في هذا القسم ذلك المبدأ تجسّداً دقيقاً؛ فهي عبارة عن تقييمات جاءت في توقيتٍ مواتٍ وموجهة نحو اتخاذ القرار، ساهمت في تعزيز البرامج والنُظم والسياسات لصالح الأطفال عبر طيف واسع من السياقات.

ج- إحداث تغيير ملموس داخلياً: تعزيز "التغيير الهيكلي" و"التغيير السلوكي" للوظيفة

27- في ظلّ تراجع الموارد وبروز أدلة تكشف عن مجالات تستدعي التعزيز، اكتسبت المبادرات السابقة التي أُطلقت خلال فترة السنوات الأربع — والرامية إلى تعزيز ملاءمة التقييمات ومصادقيتها وفائدتها واستقلاليتها — مزيداً من الزخم والإلحاح بانطلاق مبادرة "استشراف آفاق المستقبل". وكانت سياسة التقييم المُنفّحة (2023) قد صنّفت هذه التدابير ضمن "التغيير الهيكلي" و"التغيير السلوكي" لوظيفة تقييم صارمة. وقد أُحرز تقدّم ملحوظ في كلا المجالين خلال عام 2025.

28- يُشير "التغيير الهيكلي" إلى المخرجات الملموسة التي تُحوّل السياسة إلى إرشادات وإجراءات تشغيلية أكثر تفصيلاً. ومن أبرز الإنجازات في هذا السياق إعداد أول دليل تقييم لليونسف في تاريخها، والذي يجمع المعايير المنهجية والتوجيهات التشغيلية للوظيفة برمتها. وتم إرساء نهج التخطيط القائم على المخاطر بصورة مؤسسية، الأمر الذي تُوجّه بإعداد خطة للتقييمات العالمية للفترة 2026-2029 تتفوّق على سابقتها في الاعتماد على البيانات والأدلة، وذلك بفضل منصّة مُخصّصة استُحدثت

لتحديد المواضيع التقييمية ذات الأهمية القصوى. وتم تنقيح الإرشادات المتعلقة بخطط التقييم محددة التكاليف، وإعداد مذكرات إرشادية بشأن إدماج المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب، ووضع مجموعة من الإرشادات المنهجية المتقدمة، وتحديث أدوات ضمان الجودة، واستحداث نموذج لتقييم دراسات تقييم الأثر، فضلاً عن إحراز تقدّم في إجراءات اعتماد تنفيذ سياسة التقييم مؤسسياً. كما انطلقت الأعمال التحضيرية للتقييم الخارجي المستقل لوظيفة التقييم في اليونيسف. وسوف يتواصل العمل خلال عام 2026 لإحراز تقدم في العديد من هذه الموارد المرجعية الأساسية.

29- أمّا "التغيير السلوكي" فيُشير إلى العلاقات اللازمة لترسيخ المبادئ المنصوص عليها في سياسة التقييم، وذلك على صعيدين: داخل وظيفة التقييم ذاتها، وبينها وبين شركائها في مختلف وحدات اليونيسف. وداخل الوظيفة نفسها، اكتسب هذا البُعد أهمية خاصة، إذ إنّ هذه الوظيفة حديثة العهد نسبياً، فهي لم تُنشأ بصيغتها العالمية (الجامعة بين المركزية واللامركزية) إلا في عام 2019، ثم مرّت بفراغ قيادي خلال الفترة 2020-2021، وعادت إلى عملها المعتاد بعد فترة من العمل عن بُعد فرضتها جائحة كوفيد-19 في عام 2022، فضلاً عن أنها تعمل وفق هيكل إدارة بأسلوب المصفوفة على الصعيد اللامركزي. وقد تعزّز بُعد "التغيير السلوكي" من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الفريق العالمي لقيادة التقييمات، الذي يضم إدارة مكتب التقييم والمستشارين الإقليميين للتقييم، بما يدعم الاتساق في التخطيط وتنفيذ السياسة وتحديد التوجّه الاستراتيجي، ولا سيّما إعداد خطة التقييمات العالمية. كما تعمّق التفاعل المباشر والمخصص مع المستشارين الإقليميين، ما عزّز المواءمة والمساءلة والإشراف الجماعي على الوظيفة، ودعم معايير الاستقلالية على المستوى اللامركزي.

30- وإلى جانب التقدّم المُحرز في تنفيذ هذه الالتزامات السياسية، وضعت الوظيفة مجموعة من التدابير الأخرى لتعزيز كيفية التخطيط للتقييمات وتنفيذها والتواصل بشأنها. ومن أبرز معالم هذا التقدّم اعتماد نهج قائم على المخاطر في وضع خطة التقييمات العالمية للفترة 2026-2029، تتّسم بأولوياتها المرتبة بدقة وباتساقها الاستراتيجي، الأمر الذي اقتضى استحداث منصة مخصصة قائمة على البيانات لتحديد الموضوعات التقييمية الأشد أهمية.

31- وفي تنفيذ التقييمات، تبنّت الوظيفة حلولاً مبتكرة لمواجهة التحديات المعقّدة. فعلى سبيل المثال، طبّق تقييم إدارة الموارد البشرية في اليونيسف أساليب جديدة لتوظيف دراسات الحالات وأدوات العرض البصري للبيانات، وذلك من أجل تحليل اتجاهات القوى العاملة وأنماط الثقافة المؤسسية. وبالمثل، تناول تقييم الابتكار مدى تأثير التغيّرات الطارئة على ترتيبات الحوكمة والنظم المؤسسية والشراكات في توسيع نطاق الحلول المبتكرة، مستنداً في ذلك إلى دراسات حالة من مناطق متعدّدة. وقد أسهمت هذه الدراسات في تحديد العوائق المؤسسية والعوامل التمكينية المؤثرة في الأداء.

32- أثبتت النُهُج المنهجية التكوينية فائدتها بوجه خاص في السياقات التي تقلّصت فيها إمكانات العمل الميداني التقليدي بسبب القيود الأمنية وصعوبات الوصول. فعلى سبيل المثال، خلال تقييم الاستجابة من المستوى الثالث في دولة فلسطين، أتاح تنفيذ مهمة استهلاكية مُبكرة في غزة الحصول على تعقيبات سريعة أسهمت في توجيه التعديلات التشغيلية. وفي سياقات هشة أخرى، مثل فيجي ولبنان وليبيريا وتركيا، استُخدمت نُهج مرحلية وتكيفية للحفاظ على الاتساق التحليلي رغم الاضطرابات

التشغيلية. وفي عدّة مناطق، جمعت تقييمات الحماية الاجتماعية المُستجيبة للصدمات بين جمع البيانات عن بُعد، بما يشمل الاستقصاءات عبر الهاتف المحمول، والبيانات الإدارية للبرامج، وذلك بهدف إنتاج أدلة في الوقت المناسب حين تعدّر إجراء العمل الميداني بشكل حضوري.

33- أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تجميع وتوليف كميات كبيرة من أدلة التقييم عبر اليونيسف. وقد استلزم التوسّع في استخدام هذه التقنيات، إلى جانب الأساليب الهجينة، تعزيز الضمانات، بما يشمل الرقابة البشرية وتثليث البيانات وضمان الجودة المستهدف. وقد حدّث مكتب التقييم "خريطة الفجوات في أدلة التقييم (2018-2025)"، التي تُجمّع بصورة مُنهجّة أدلة التقييم على نطاق برامج اليونيسف، وتُحدّد فجوات المعرفة، بما يُوجّه التقييمات المستقبلية ويحدّد من الازدواجية. وقد أجرت مكاتب في أفغانستان ورواندا وأوروغواي تجارب رائدة في توظيف تقنيات استخراج الأدلة والتوليف المُصغّر المدعومة بالذكاء الاصطناعي لاستخلاص الدروس من التقييمات السابقة، في حين أسهمت عمليات التوليف على مستوى الحافظة في كلّ من كينيا وزمبابوي ومنطقة البحر الكاريبي وهندوراس والسلفادور في توجيه استعراضات البرامج وتقييمات البرامج القطرية.

34- وامتدّت هذه التطوّرات لتشمل ما تُقدّمه الوظيفة من إسهامات منهجية لمجتمع التقييم الأوسع نطاقاً ضمن منظومة الأمم المتحدة. فمن خلال استخدام تقنيات استخراج النصوص، جرى حصر المنهجيات المستخدمة في أكثر من 600 تقرير تقييمي صادر عن الأمم المتحدة. وأفضى هذا العمل إلى تأسيس قاعدة أدلة بشأن منهجيات التقييم على نطاق المنظومة بأكملها، فأتاح بذلك منفعة عامة لمجتمع التقييم في الأمم المتحدة، ودعم الجهود المُستمرة الرامية إلى تعزيز الشفافية المنهجية وجودة التقييم على نطاق المنظومة. كما أتاح الشراكات إحداث ابتكارات منهجية، من بينها تقييمات قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المراعية للمناخ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجنوب آسيا، التي اعتمدت على التحليل الجغرافي المكاني وصور الأقمار الاصطناعية ونمذجة المخاطر المناخية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات بحثية معنية بالبيئة.

35- وقد ركّزت ابتكارات أخرى على الجوانب النوعية للتقييم، التي لا تقل أهمية عن غيرها، بما في ذلك إدماج آراء الأطفال وقدرتهم على التعبير في عمليات التقييم، وتحسين أساليب التواصل بشأن نتائجها. وقد عزّزت تقييمات أجريت في بليز وبوتان وملديف ونيبال والصومال إدماج وجهات نظر الأطفال والمجتمعات المحلية في تصميم التقييم وفي جمع البيانات والتحقّق منها. وامتدّت الجهود كذلك إلى مجال نقل المعارف، إذ استحدثت اليونيسف في بربادوس ومالي وفنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) لوحات معلومات تفاعلية للرصد والتقييم والتعلّم، بما يُسهم في تيسير الاطّلاع على نتائج التقييم ودعم استخدامها في استعراضات البرامج وفي الحوار مع الشركاء.

د- إحداث تغيير ملموس خارجياً: تحفيز حراك أوسع للمساءلة القائمة على الأدلة لصالح الأطفال

36- يقتضي تحقيق نتائج مستدامة على مستوى الأثر وعلى نطاق واسع عملاً جماعياً يتجاوز ما يمكن لأي منظمة أن تُحقّقه بمفردها. وخلال فترة السنوات الأربع 2022-2025، سعت وظيفة التقييم إلى الاستفادة من المزايا النسبية الفريدة لليونيسف - بما في ذلك ولايتها، وانتشارها العالمي،

وشراكاتها الموثوقة مع الحكومات - بُغية الإسهام في تحفيز حراك أوسع للمساءلة القائمة على الأدلة لصالح الأطفال. وقد ارتكزت خطة العمل هذه على ثلاث ركائز متكاملة، وهي تقييم الأثر، وتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم، والموجزات التوليفية العالمية لنتائج التقييمات. وقد شهد كلٌّ منها استمرار الزخم خلال عام 2025.

تقييم الأثر

37- يُعدّ تقييم الأثر شكلاً بالغ الصرامة من أشكال التقييم، إذ يُساعد اليونيسف وشركاءها على تحديد التدخّلات التي تُحقّق نتائج قابلة للقياس لصالح الأطفال، وتستحقّ بالتالي المضيّ في تنفيذها أو تكييفها أو توسيع نطاقها. وبالتالي، فهو يمثّل أداة استراتيجية محورية لتوجيه الموارد المحدودة نحو تحقيق أقصى عائد ممكن على الاستثمار، وتعظيم الأثر على نطاق واسع، والتخفيف من المخاطر. وقد أنجزت اليونيسف خمسة تقييمات للأثر خلال العام، فحافظت بذلك على وتيرة تحليلية مستقرّة رغم القيود المالية، على نحوٍ أضاف قيمةً ملموسة إلى الحوار السياساتي على الصعيد الوطني. ففي أوغندا، أتاح "تقييم الأثر والتقييم الاقتصادي لتدخّلات تعزيز النظام الصحي في منطقة غرب النيل" إنتاج أدلة على الآثار المُجمّعة للتحويلات النقدية وتدخلات تعزيز النظم في سياق هشّ، بما أسهم في توجيه قرارات تخصيص الموارد. وفي ملاوي، قدّم تقييم الأثر لبرنامج التحويلات النقدية الاجتماعية (التقييم النصفي الأول) نتائج مؤقتة أسهمت في توجيه التعديلات على البرنامج. وفي بيرو، تناول "تقييم أثر التحويلات النقدية لطلاب المدارس الثانوية ضمن برنامج خونتوس" مدى تأثير التدخّلات في نتائج التعليم الثانوي، وأسهم في إثراء الحوار السياساتي على الصعيد الوطني.

38- تحفيزاً للاستثمار في تقييم الأثر، أنشأت اليونيسف "صندوق تحفيز الأثر" بوصفه أداة لدعم تقييمات الأثر في مجالات البرامج ذات الأولوية. ويُساعد هذا الصندوق المكاتب القطرية على إنتاج أدلة تُسهم في توجيه قرارات السياسات وقرارات التوسع، وذلك من خلال تمويل دراسات الجدوى وجمع البيانات المرجعية والإعداد المنهجي. وقد دعم الصندوق نوافذ مواضيعية تتعلّق بزواج الأطفال والأعراف الاجتماعية والحماية الاجتماعية التكيفية، مع جمع بيانات مرجعية في كلّ من بوركينا فاسو وغانا ونيجيريا والصومال وتركيا. كما أُحرز تقدّم في التحضير لإجراء تقييمات للأثر في كلّ من باكستان وأوغندا واليمن، إلى جانب إجراء تقييمات للجدوى شملت عدة بلدان في مجالات من قبيل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المراعي للمناخ، وشراكة PROSPECTS المعنية بالمهاجرين والنازحين، وذلك بهدف تقييم الجاهزية وقابلية التقييم قبل الشروع في وضع التصاميم الكاملة لتقييمات الأثر. وقد عكست طلبات المساعدة التقنية الواردة من 14 بلداً استمرار الطلب على الأدلة الصارمة رغم القيود المفروضة على الموارد.

39- أسهم تقييم الأثر كذلك في تعميق التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. وبوصفها رئيساً مشاركاً للفريق العامل المعني بتقييم الأثر التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، شاركت اليونيسف في قيادة العملية لوضع تعريف موحد وتوجيهات منهجية مشتركة لتقييم الأثر على نطاق وكالات الأمم المتحدة، الأمر الذي يُمثّل منفعةً عامة للمنظومة، من شأنها أن تُعزّز صرامة الأدلة المتعلقة بأثر العمل لصالح الأطفال وقابلية مقارنتها في المستقبل.

تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم

40- بينما يُنتج تقييم الأثر أدلةً على ما هو ناجع، تسعى تنمية القدرات التقييمية الوطنية إلى تمكين الحكومات وسائر الشركاء، مؤسسياً، من المطالبة بأدلة التقييم الخاصة بها وإنتاجها واستخدامها. ويكتسب هذا التمييز أهمية جوهرية؛ إذ إنّ الاستدامة الحقيقية للمساءلة تجاه الأطفال تعتمد في نهاية المطاف على النظم الوطنية لا على النظم الخارجية. وتستفيد اليونيسف من ولايتها وانتشارها العالمي وعلاقاتها الموثوقة مع الحكومات، من أجل ترسيخ التقييم في عمليات التخطيط وإعداد الميزانية على الصعيد الوطني، وذلك عبر الانتقال من دورات تدريبية قائمة بذاتها إلى إحداث تغيير ممنهج.

41- على الصعيد العالمي، واصلت اليونيسف تعزيز نظم التقييم الوطنية عن طريق "الدورة التنفيذية لقادة التقييم" (ExCEL)، التي تستهدف بناء قدرات التقييم لدى كبار صانعي السياسات (مثل نواب الوزراء وأعضاء البرلمانات ومسؤولي مكاتب الرئاسة وغيرهم من صانعي القرار). وقد نُفذت دورتان جديدتان خلال عام 2025، ليصل إجمالي الدورات إلى 12 دورة، بمشاركة 408 مشاركين معتمدين من 83 بلداً. وفي عدد من البلدان، انخرط المشاركون في هذه الدورة في دعم التقييمات التي تقودها البلدان، ووضع الاستراتيجيات الوطنية للتقييم، وتعزيز الاستفادة من التقييم في عملية صنع القرار الحكومي. ومن أبرز معالم هذا الجهد إطلاق أول تكييف وطني لهذه الدورة في البرازيل باللغة البرتغالية، وذلك بالتعاون مع الكلية الوطنية للإدارة العامة في البرازيل وجامعة سنغافورة الوطنية. كما جمع البرنامج 39 مسؤولاً رفيع المستوى في إطار تقديم الدورة على المستوى دون الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدلّ تنامي الطلب وتكرار المشاركة على أنّ هذه الدورة تُسهم في إرساء حراك أوسع نطاقاً لإعمال المساءلة القائمة على الأدلة لصالح الأطفال داخل الحكومات.

42- يقدم البرنامج التدريبي المُوجّه لتعزيز نظم التقييم (المستوى المتوسط) دعماً للمسؤولين الحكوميين وممارسي التقييم على المستوى الوطني، بهدف تعزيز المؤسسات والممارسات التي تُمكن من استخدام التقييم في صنع القرار العام. ويجمع البرنامج بين التدريب المنظم والتطبيق العملي، بما يساعد المشاركين على دمج التقييم في نظم التخطيط والمساءلة الحكومية. ومنذ انطلاقه، نفذ البرنامج التدريبي 41 دورة شارك فيها 1,695 مشاركاً من 101 بلد؛ وفي عام 2025 وحده، نُفذت 13 دورة شملت 694 مشاركاً. كما تقدّم العمل التحضيري نحو إضفاء الطابع المؤسسي على الصعيد الوطني، بما في ذلك مواءمة البرنامج داخل الكلية الوطنية للإدارة في بنن، والمقرّر إطلاقها في عام 2026.

43- تُستكمل هذه البرامج بانخراط على الصعيد القطري، يهدف إلى ترجمة المهارات والشبكات الجديدة إلى إصلاحات مؤسسية ملموسة. ففي منغوليا، دعمت اليونيسف التعاون مع شركاء التنمية والجمعيات الوطنية المعنية بالتقييم، بهدف تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على التقييم في مختلف الهياكل الحكومية. وفي تايلند، أسهم الدعم التقني في وضع إطار وطني لتقييم قطاع التعليم. كما قدّمت اليونيسف الدعم لوضع سياسات تقييم وطنية ولتعزيز النظم التقييمية في بنغلاديش ومصر والمغرب وجنوب أفريقيا. وفي بنن، دعمت اليونيسف تنظيم اليوم الوطني السابع للتقييم، بما عزز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني وشبكات التقييم.

الموجزات التوليفية العالمية لنتائج التقييمات

44- باتت الموجزات التوليفية العالمية لنتائج التقييمات تُكَمِّل التقييمات الفردية على نحو متزايد، إذ تُجَمِّع الدروس المُستخلصة منها بهدف تحديد الأنماط المتكررة في الأداء، والتحديات المشتركة، والمجالات التي تُحَقِّق فيها النُّهْج المُتَّبعة نتائجاً لصالح الأطفال. ومن خلال الجمع بين النتائج المُستقاة من عدّة تقييمات، تُتيح الموجزات التوليفية لصنّاع القرار منظوراً أشمل بشأن المواضيع المتكررة، والفجوات القائمة، وفرص التحسين. وقد نفّذت المكاتب القطرية في أفغانستان وكينيا ولبنان ورواندا وأوروغواي وزمبابوي استعراضات سريعة للأدلة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتجميع الدروس المستخلصة عبر مجالات البرامج المختلفة. وأسهمت هذه العمليات في تحويل النتائج المُتراكمَة إلى رؤى جاهزة لصنع القرار، ومُنسقة مع دورات التخطيط وإعداد الميزانيات، فضلاً عن تخفيف الاعتماد على الدراسات الجديدة القائمة بذاتها.

45- ترأست اليونيسف، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الائتلاف العالمي المعني بالموجزات التوليفية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة"، الذي يضم 45 مكتباً مستقلاً للتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية متعدّدة الأطراف. وفي إطار هذه المنصة، تولّى الموجز التوليقي بشأن "ركيزة الأفراد" المعني بتدخلات المساعدة الاجتماعية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة من 1 إلى 5 تجميع الأدلة المُستقاة من 155 دراسة محكمة خضعت لمراجعة الأقران ومن 94 تقييماً صادراً عن الأمم المتحدة، وقَدِّم رؤى ذات صلة بالسياسات في مننديات رفيعة المستوى، بما فيها مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وتعكس هذه الركائز الثلاث مجتمعةً - توليد أدلة رصينة بشأن الممارسات الناجحة، وبناء النظم الوطنية الكفيلة بإنتاج هذه الأدلة واستخدامها، وإعداد تقارير توليفية بالمعلومات المجمعة لصالح واضعي السياسات العالمية - استراتيجيةً متماسكة وطموحة ترمي إلى تفعيل دور التقييم لصالح الأطفال على نطاق واسع.

III- استعراض عام للأداء: التقدّم الجاري والدروس المستفادة الرئيسية فيما

يتعلق بوظيفة التقييم

46- طوال فترة السنوات الأربع، رصدت اليونيسف وقَدِّمت تقارير عن التقدّم المحرز في مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة لوظيفة التقييم. وتُظهر الصورة العامة قدراً كبيراً من الاستمرارية في ظل ضغوط متصاعدة: إذ لم تؤدّ لا المكاسب المُحقَّقة في السنوات السابقة ولا اضطرابات عام 2025 إلى تغييرات جوهرية في مسار أداء الوظيفة. وفي عام شهد تغيّرات مؤسسية غير مسبوق، كان مجرّد الحفاظ على هذه الاستمرارية إنجازاً يستحقّ التتويج. ويتأكّد ذلك من خلال المؤشرات المتعلقة بعدد التقييمات المُنجزة والمُقدّمة، وجودة التقييم، وردود الإدارة، والإنفاق.

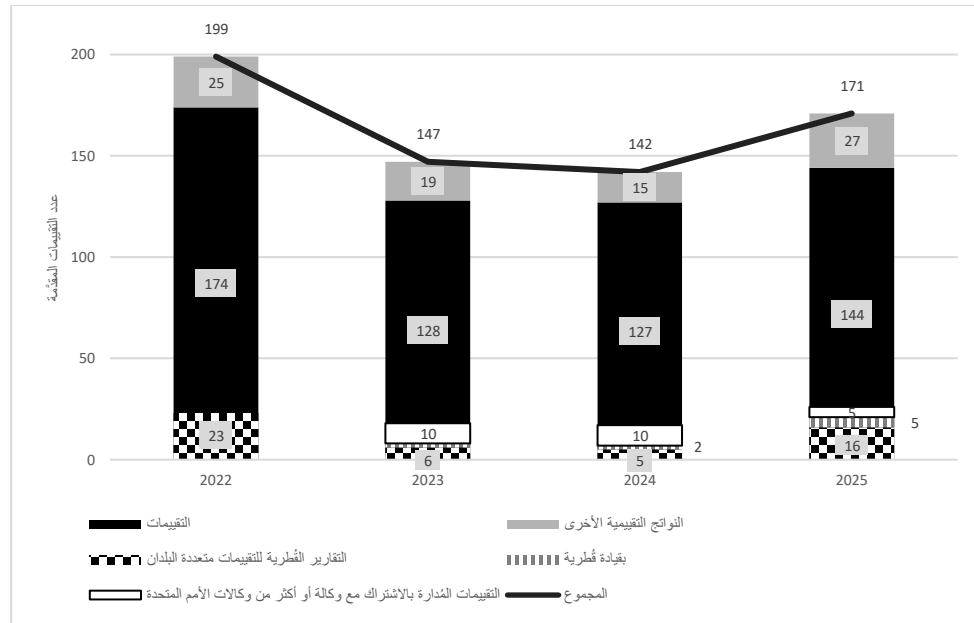
أ- عدد التقييمات المُقدّمة وتغطيتها الجغرافية

47- كما جرى التأكيد في التقارير السابقة، فإنّ الهدف لا يتمثّل في زيادة عدد التقييمات كغاية في حدّ ذاته، وإنما في ضمان أن تتسم التقييمات بالأهمية الاستراتيجية والمصادقية والفائدة، مع وفاء

المكاتب القطرية بالحد الأدنى من توفُّعات التغطية. وقد شهد عام 2025 ارتفاعاً في عدد التقييمات المقدَّمة، بعد عامين متتاليين من الانخفاض المضبوط. فقد بلغ مجموع التقييمات والنواتج التقييمية الأخرى المقدَّمة في عام 2025 ما عدده 171 تقييماً، مقارنةً بـ 142 تقييماً في عام 2024.

الشكل (1):

عدد التقييمات المقدَّمة، للفترة 2025-2022



المصدر: قاعدة بيانات منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

48- بالنظر إلى أنَّ العدد المرتفع من التقييمات المقدَّمة في عام 2022 مثَّل ذروة استثنائية مدفوعة بجهود سابقة لتوسيع نطاق التغطية، إلى جانب الزيادة المرتبطة بالاستعراضات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، فإنَّ الانخفاض المسجَّل في عامي 2023 و2024 يعكس جهوداً مقصودة ترمي إلى فرض معايير أوضح لتعريف ما يُعدَّ تقييماً، فضلاً عن تحوُّل استراتيجي نحو إيلاء أولوية أكبر للجودة والملاءمة على حساب الكمِّ. ويعكس ذلك أيضاً قيوداً موضوعية على الموارد ومحدودية في الاستثمار بالتقييم.

49- في عام 2025، أسهمت عمليات إعادة الهيكلة، وتنقُّلات الموظفين، وتقليص الميزانيات، في تكثيف الضغوط التي حدَّت من أنشطة التقييم. ومن ثم، فإنَّ الزيادة المُسجَّلة تعكس تضافر عوامل هيكلية وإدارية تعويضية. وقد أدَّت المتطلَّبات المعيارية لدورة البرامج دوراً مهماً في هذا السياق، إذ تضاعف عدد تقييمات البرامج القطرية — التي تكتسي أهمية بالغة في توجيه تصميم البرامج وتحديد تموضعها استعداداً للدورات البرنامجية الجديدة — بأكثر من الضِعف، من 9 تقييمات في عام 2024 إلى 20 تقييماً في عام 2025. كما ازدادت التقييمات متعددة البلدان، بما يعكس جهوداً لفحص أداء البرامج عبر البلدان واستخلاص دروس قابلة للتطبيق على مستوى المناطق.

50- أسهمت الجهود السابقة الرامية إلى معالجة فجوات التغطية في هذا الارتفاع أيضاً. فقد قدّم ما مجموعه 39 مكتباً قُطرياً — لم يقدّم أي تقييمات في عام 2024 — تقيماً واحداً أو أكثر في عام 2025، ما يدلّ على إحراز تقدّم في توسيع نطاق التغطية ليشمل مكاتب كانت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في السابق. وفي الوقت ذاته، ازداد عدد تقييمات قابلية التقييم، بما يشير إلى توسّع استخدام التشخيصات الاستباقية لتنظيم أعمال التقييم وضمان جاهزية البرامج قبل الشروع في تنفيذ تقييمات أوسع نطاقاً.

الجدول (1)

عدد التقييمات ونواتج التقييم الأخرى المقدّمة، حسب المنطقة، للفترة 2024-2025

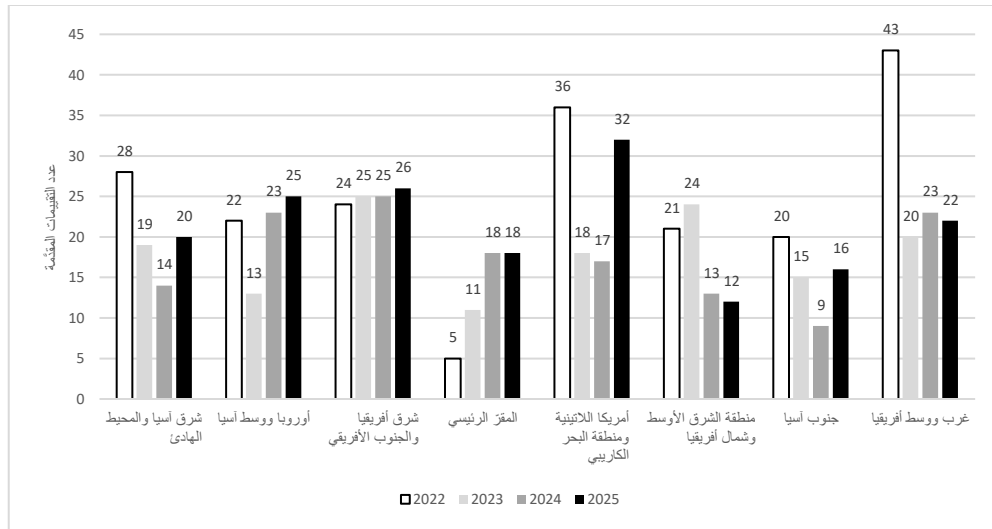
الجدول (1) عدد التقييمات ونواتج التقييم الأخرى المقدّمة، حسب المنطقة، للفترة 2024-2025																			
المنطقة	التقييمات	من بينها نواتج المنقّدة بقيادة قطرية	من بينها نواتج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة/التقييمات على	من بينها نواتج الإدارة بالاشتراك مع وكالة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة	من بينها، التقارير القطرية عن التقييمات متعددة البلدان	عمليات تقصير القابلية للتقييم	التقييمات الأنيّة		الموجزات التوليفية		جدوى الأثر		التقييمات الأساسية		الاستعراضات		المجموع		
	2024	2025	2025	2025	2025	2024	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024
شرق آسيا والمحيط الهادئ	10	17	3	0	0	1	3	0	0	0	0	0	1	1	0	0	14	20	
أوروبا ووسط آسيا	23	23	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	23	25	
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	25	24	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	25	26	
المقر الرئيسي	14	15	0	3	1	0	1	0	2	1	0	2	1	1	0	1	18	18	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	16	20	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	17	32	
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	11	10	1	0	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	13	12	
جنوب آسيا	7	13	0	0	0	2	0	2	0	0	0	0	0	0	1	0	9	16	
غرب ووسط أفريقيا	21	22	0	0	1	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	23	22	
المجموع	127	144	5	3	5	16	7	16	1	0	5	2	1	5	1	1	142	171	

مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقر الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا. المصدر: قاعدة بيانات منصة تكامل نظم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

51- وتباينت أنماط تقديم التقييمات بين المناطق على مدى فترة السنوات الأربع، بما يعكس اختلافات في دورات التقييم، ومستويات التغطية، وسياقات العمل. وفي الوقت ذاته، أفاد 13 مكتباً قُطرياً بعدم تقديم أي تقييمات في عامي 2024 و2025، ما يشير إلى استمرار وجود فجوات في التغطية. وتعكس الفوارق الإقليمية في المقام الأول اختلافات في دورات التقييم والظروف التشغيلية، أكثر من كونها تحولاً نحو زيادة عدد التقييمات. كما تأثرت وتيرة التعافي بعوامل مثل استمرارية التوظيف، والجدول الزمني لتكليف التقييمات، ومستوى التنسيق الداخلي. ففي السياقات التي شهدت استقراراً في التخطيط، استعادت أعداد التقييمات نسقها بسرعة أكبر، بينما تباطأ هذا التعافي في السياقات التي استمرت فيها عمليات إعادة الهيكلة أو تنقّلات الموظفين.

الشكل (2):

التقييمات المقدّمة حسب المنطقة، للفترة 2022-2025

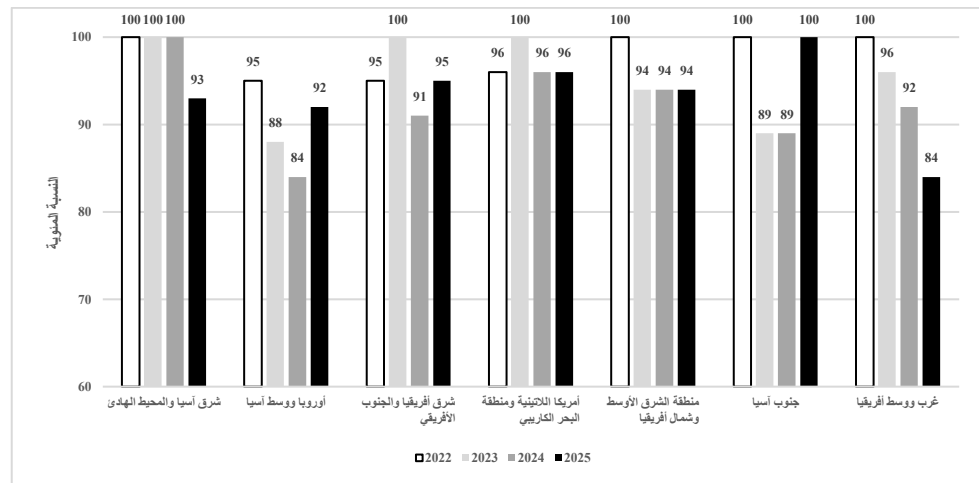


مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقر الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا. المصدر: قاعدة بيانات منصة تكامل نظم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

52- تغطية التقييم – أي نسبة المكاتب القطرية التي قدّمت تقييماً واحداً على الأقل خلال فترة ثلاث سنوات – ظلّت مرتفعة في معظم المناطق خلال عام 2025. حافظت منطقة جنوب آسيا على تغطية كاملة، في حين حققت مناطق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (93 في المائة)، وأوروبا ووسط آسيا، مستويات قريبة من التغطية الكاملة، بينما حافظت منطقة غرب ووسط أفريقيا على مستوى تغطية مرتفع، وإن كان أدنى نسبياً من المناطق الأخرى.

الشكل (3):

معدلات تغطية التقييمات حسب المنطقة، للفترة 2022-2025



مفتاح المصطلحات: EAP: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECA: أوروبا ووسط آسيا؛ ESA: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ HQ: المقر الرئيسي؛ LAC: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SA: جنوب آسيا؛ WCA: غرب ووسط أفريقيا. المصدر: قاعدة بيانات منصة تكامل نظم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

ب- حالة التقييمات

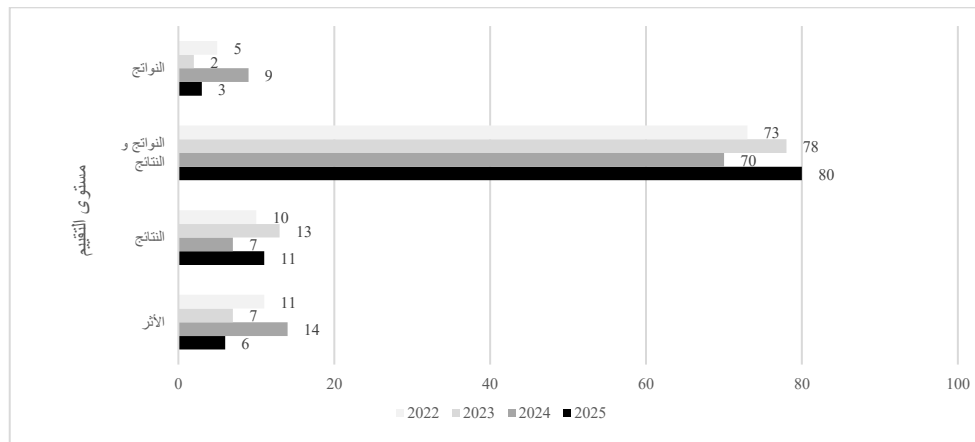
53- تلتزم سياسة التقييم في اليونيسف بإقامة حافظة تقييم متوازنة، بحيث تتجه التقييمات على نحو متزايد إلى قياس النتائج على مستوى النواتج والأثر، مع الحفاظ على التوازن بين النهجين الختامي والتكويني، وتحقيق تغطية مواضيعية واسعة عبر مجالات البرامج، واغتنام فرص إجراء تقييمات مشتركة، أو فيما بين الوكالات، أو على مستوى المنظومة، أو بقيادة فُطرية، كلما كان ذلك مناسباً وممكناً.

توازن الهدف والتركيز المواضيعي

54- في عام 2025، بلغ عدد التقييمات التي ركّزت على مستوى النواتج أو الأثر مستوى قياسياً (97 في المائة)، مواصلاً بذلك الاتجاه التصاعدي المُسجَّل منذ عام 2023. وفي الوقت ذاته، ظلَّ عدد التقييمات التي ركّزت تحديداً على الأثر محدوداً، الأمر الذي يعكس التحديات التقنية والأعباء المالية المرتبطة بهذا المستوى من التحليل.

الشكل (4):

التقييمات حسب المستوى والسنة، للفترة 2022-2025

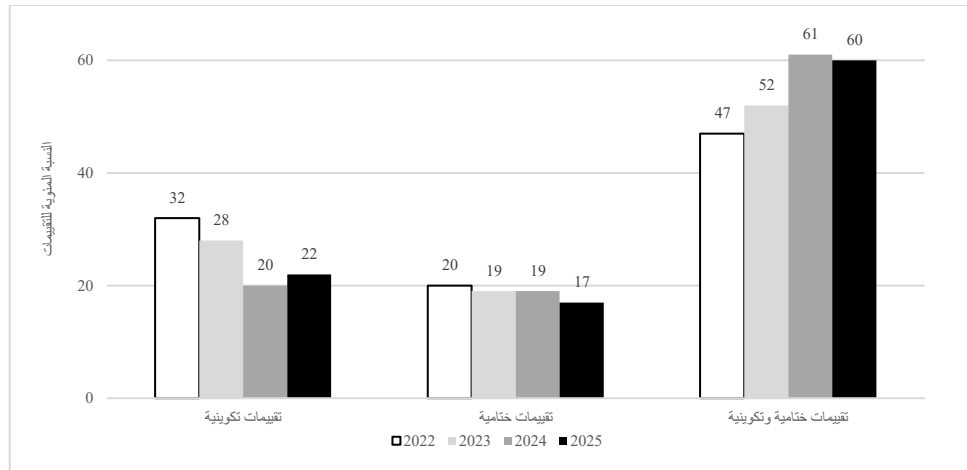


المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

55- تُركّز التقييمات التكوينية على التعلّم بهدف التحسين المستقبلي، في حين تُركّز التقييمات الختامية على المساءلة من خلال تقييم النتائج المتراكمة على مدى فترات أطول نسبياً. وينبغي لمعظم التقييمات أن تجمع بين النوعين. وقد شهدت حالة هدف التقييمات تحولاً ملحوظاً خلال فترة السنوات الأربع، مع تزايد الاعتماد على النهج المدمجة. ويعكس هذا الاتجاه تحولاً استراتيجياً مقصوداً في إطار سياسة التقييم المُنفّحة. كما يعكس اعتبارات عملية؛ إذ إنّ اعتماد تصاميم متكاملة، في ظلّ تقلص الميزانيات، أتاح للمكاتب الفرصة للوفاء بمتطلبات تقييم الأداء مع الإسهام في توجيه تعديلات البرامج، لا سيّما من خلال تقييمات البرامج الفُطرية. وفي السياقات المعقّدة أو الإنسانية، يكتسب هذا النهج المدمج أهمية خاصة.

الشكل (5):

الغرض الرئيسي للقياسات، للفترة 2022-2025



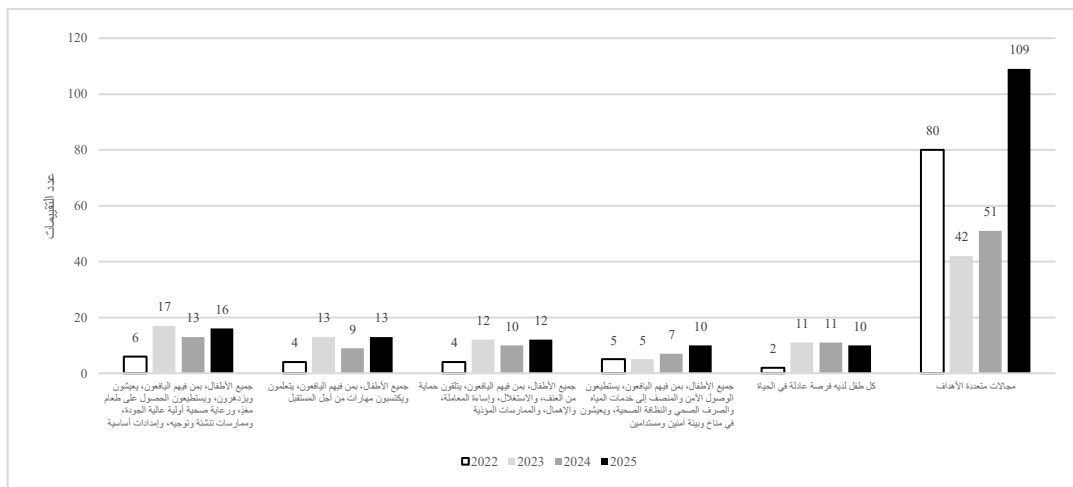
المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

ملاحظة: لا يساوي المجموع 100 في المائة، نظراً إلى استبعاد التقييمات الجامعة لنتائج تقييمات متعددة لكونها تمثل أقل من 1 في المائة.

56- ظلّ التوزيع المواضيعي للتقييمات متوازناً على نحو مماثل عبر المجالات البرنامجية المختلفة، مع تسجيل زيادة ملحوظة في التقييمات التي تغطّي مجالات أهداف متعددة، لتبلغ أعلى مستوياتها في عام 2025. وتعكس هذه الزيادة توجّهاً مقصوداً نحو اعتماد نهج متعددة القطاعات، اتساقاً مع تركيز المنظمة المتزايد على البرمجة المتكاملة، وهو توجه يتجسّد كذلك في تزايد طلب الشركاء الوطنيين على رؤى سياساتية متكاملة.

الشكل (6):

محور تركيز التقييم، حسب مجالات أهداف اليونيسف، للفترة 2022-2025



المصدر: قاعدة بيانات منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

التقييمات المشتركة، والتقييمات فيما بين الوكالات، والتقييمات على مستوى المنظومة، و التقييمات وبقيادة فُطرية

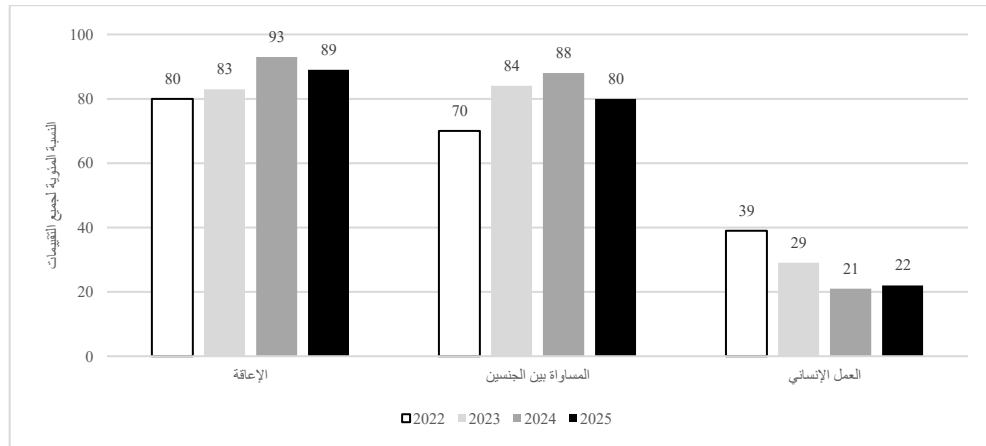
57- واصلت اليونيسف تنفيذ تقييمات مشتركة، وعلى مستوى المنظومة، وبقيادة فُطرية خلال عام 2025، وإن ظلَّ عددها محدوداً. فقد أُجريت خمسة تقييمات بإدارة مشتركة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ونُفذت ثلاثة تقييمات على مستوى المنظومة، وخمسة تقييمات بقيادة فُطرية. وبالمقارنة مع السنوات السابقة، تراجع عدد التقييمات المشتركة، في حين شهدت التقييمات على مستوى المنظومة والتقييمات بقيادة فُطرية زيادة طفيفة. ويعكس هذا النمط بالدرجة الأولى قيوداً هيكلية، من بينها عدم مواءمة دورات التخطيط، وتباين الأولويات البرنامجية، وارتفاع تكاليف التنسيق، وتزايد القيود على الموارد، والطبيعة اللامركزية للتكليف بإجراء التقييمات. ومع ذلك، ظلَّت الشراكات مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة قوية، لا سيّما في مجالات تنمية القدرات، والبرمجة المشتركة، وتوليد الأدلة. ويشير ارتفاع عدد التقييمات بقيادة فُطرية إلى تنامي المشاركة الوطنية.

تغطية التقييمات لمسائل الإعاقة والمساواة بين الجنسين والعمل الإنساني

58- ظلَّ إدماج الأبعاد الشاملة للإعاقة والمساواة بين الجنسين والعمل الإنساني ضمن التقييمات مرتفعاً بوجه عام. ومع ذلك، كان التقدم متفاوتاً. فبعد اتجاه تصاعدي خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة السنوات الأربع، شهد إدماج بُعدي الإعاقة والمساواة بين الجنسين تراجعاً طفيفاً في عام 2025.

الشكل (7):

التقييمات التي تغطي الإعاقة والمساواة بين الجنسين والعمل الإنساني، للفترة 2022-2025



المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

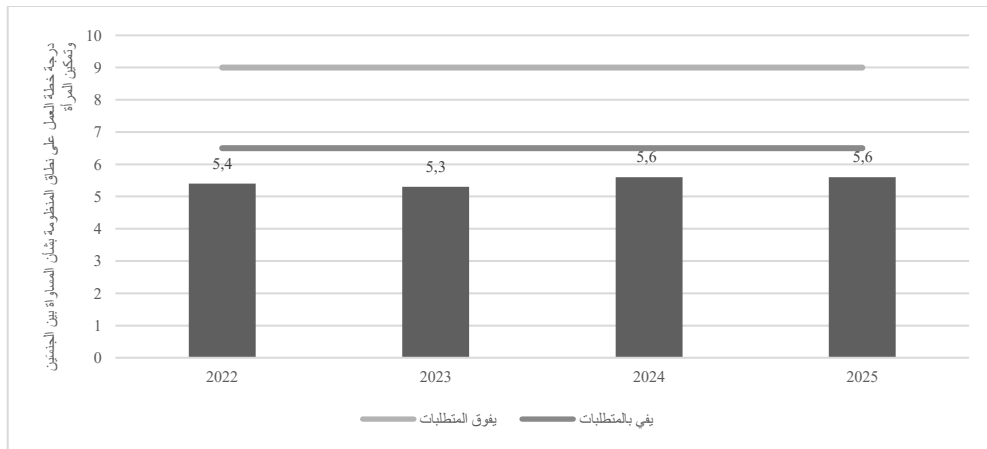
59- يختلف بُعد العمل الإنساني اختلافاً جوهرياً عن البُعدين الآخرين الشاملين. فقد ظلَّ إدماجه في التقييمات محدوداً تاريخياً، وأخذاً في التراجع منذ بلوغه ذروته في عام 2022، وذلك لعدة أسباب. أولاً، شكّل عام 2022 حالة استثنائية، نظراً إلى العدد الكبير من العمليات التقييمية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 التي أُنجزت خلال ذلك العام. وثانياً، لا تتلاءم جميع البلدان بالقدر نفسه مع تطبيق هذا البُعد، إذ يغلب على بعضها الطابع الإنمائي، الأمر الذي يجعل الإدماج المُمنهج للقضايا الإنسانية

أقل صلة نسبياً بسياقها. أمّا البلدان الأخرى فيغلب على ملامحها الطابع الإنساني الجوهري، ومن ثمّ تكون إمّا مشمولةً بتقييمات ذات نطاق إنساني بالكامل، حيث يُشكّل البُعد الإنساني الإطار الناظم للتقييم؛ أو تواجه حالات طوارئ معقّدة وواسعة النطاق تستوجب إجراء استعراضات مستمرة لدعم التعديلات التشغيلية وإدارة المخاطر، بدلاً من اللجوء إلى استعراضات الأداء بأثر رجعي. وثالثاً، يستلزم الإدماج الفعّال للبُعد الإنساني مهارات متخصصة؛ وعليه، فحتى في الحالات التي تستدعي ذلك، يظلّ تطبيقه محدوداً بفعل ضعف القدرات في ملاك الموظفين، وتفاوت الإرشادات، وصعوبات التنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني.

60- يقيس مؤشّر خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مدى الإدماج المُجدي للمنظور الجنساني في التقييمات. وعلى الرغم من الجهود المُستمرة خلال عامي 2024 و2025 للتصديّي لتدني الأداء المستمر في هذا المعيار، ظلّ الأداء عند مستواه المُسجّل في عام 2024، إذ ظلّ يقترب باستمرار من عتبة "استيفاء المتطلّبات" دون بلوغها. وتشمل القيود القائمة فجوات في البيانات المصنّفة حسب الجنس والعمر، ووجود نُظم رصد غير مُصمّمة لتحليل الجنساني، وتفاوت إمكانية الوصول إلى الخبرات المتخصصة. وكثيراً ما جرت الإشارة إلى البُعد الجنساني في مرحلة التصميم، أو جرى تناوله بوصفه قسماً مستقلاً، دون إدماجه بصورة مُمنهجة في أسئلة التقييم ومنهجيته ونتائجه وتوصياته. كما يُسهم الاعتماد على فرق ذات تخصصات عامة، إلى جانب ضيق الأطر الزمنية، في الحدّ من تبني نهج مُمنهجة تُراعي الاعتبارات الجنسانية.

الشكل (8):

الأداء التقييمي في إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، للفترة 2022-2025



المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

ج- جودة التقييمات

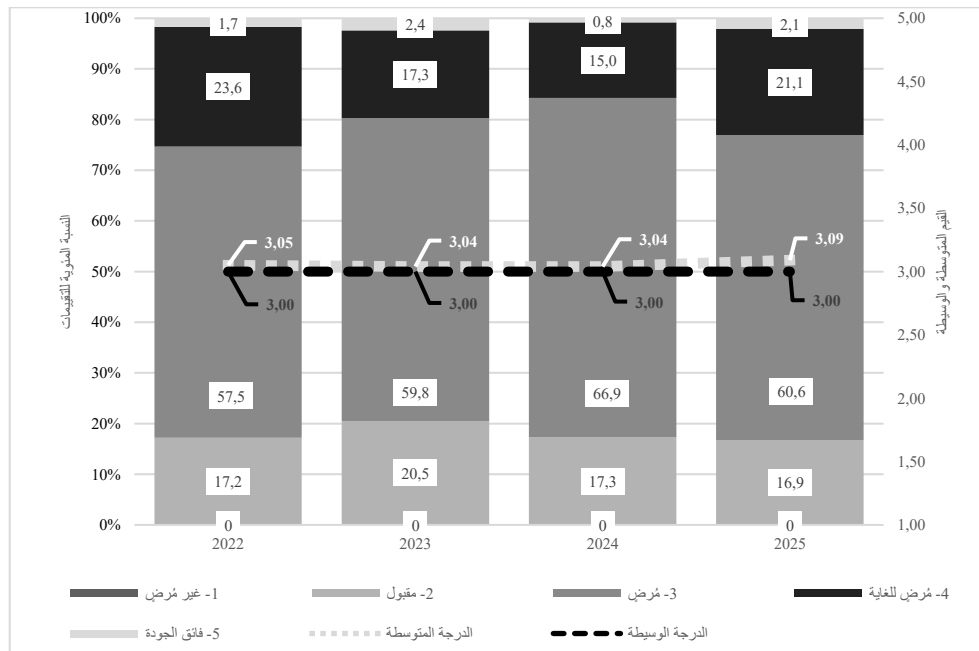
61- ظلت جودة التقييم مستقرة خلال فترة السنوات الأربع 2022-2025 مع تسجيل تحسّن طفيف في عام 2025. وارتفع متوسط درجة الجودة من 3.04 في عام 2024 إلى 3.09 في عام

2025، بينما ظلت الدرجة الوسيطة مستقرة عند 3.0 طوال الفترة، بما يؤكّد اتساق الأداء العام، كما يوضحه الشكل (9).

62- استوفت معظم التقييمات معايير جودة مُرضية، في حين بلغت نسبة متزايدة منها مستوى "مرضٍ للغاية" أو "فائق الجودة"، ما يشير إلى جودة إجمالية متينة، مع وجود مجال لتعزيز عمق التحليل، والصرامة المنهجية، ووضوح التوصيات. وقد ارتبطت الفوارق في الجودة ارتباطاً وثيقاً بالظروف التمكينية؛ إذ أفضى ضيق الجداول الزمنية، ومحدودية القدرات الإدارية، وقلة فرص المراجعة التقنية التكرارية إلى تراجع عمق التحليل، في حين تحسّنت الجودة عند توافر إرشادات منهجية واستراتيجية قوية في مرحلة الاستهلال، وعند التحديد الواضح لأدوار أصحاب المصلحة، وعند تقديم الدعم القيادي والتقني في وقت مبكر.

الشكل (9):

التقديرات الإجمالية لجودة التقييم، للفترة 2022-2025



المصدر: النظام العالمي لمراقبة تقارير التقييم.

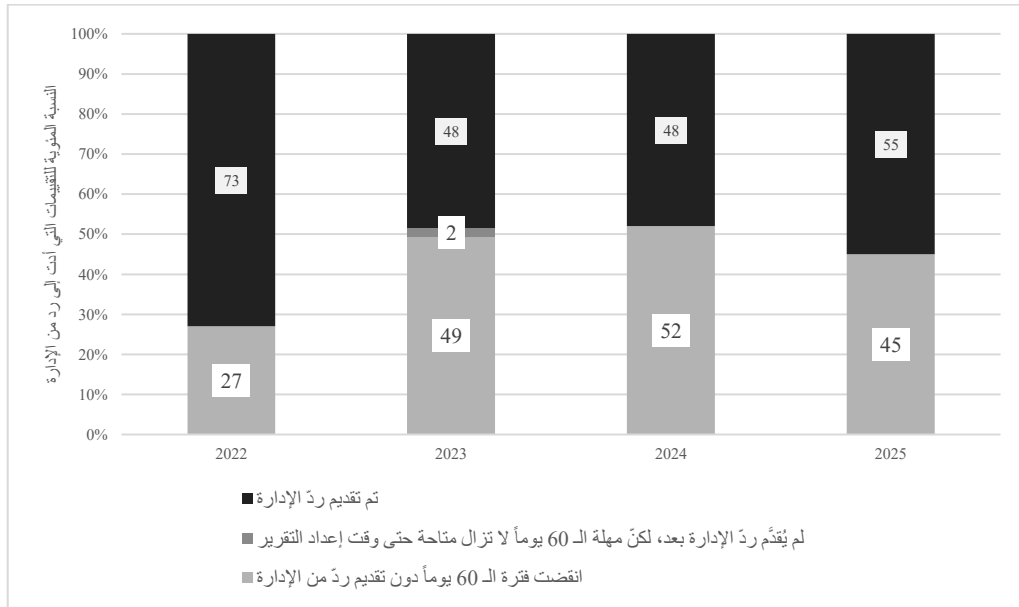
د- تقديم ردود الإدارة على التقييمات وتنفيذها

63- وفقاً لسياسة التقييم، يُتَوَقَّع تقديم ردود الإدارة — التي تُبَيِّن مدى قبول الإدارة لكل توصية، وتعرض كيفية تناولها — في غضون 60 يوماً من صدور التقرير الختامي للتقييم. وعلى الرغم من أنّ تقديم ردود الإدارة في الوقت المناسب يُمَثِّل مؤشراً مفيداً على الاستفادة من التقييم، فإنه لا يعني بالضرورة الاستجابة لتوصياته على نحو مُجَدِّ. وفي المقابل، فإنّ التأخّر في تقديم ردّ الإدارة لا يعني بالضرورة عدم الاستجابة للتوصيات على نحو مُجَدِّ؛ بل على العكس من ذلك، قد تُتَّخَذ أحياناً بعض من أهمّ الإجراءات قبل تقديم هذا الردّ.

64- تُشير أنماط الردود خلال هذا العام إلى تحسُّن نسبي مقارنةً بالسنوات السابقة، وإن ظلَّت نسبة ملحوظة من التقييمات إمَّا تتجاوز عتبة السنتين يوماً، وإمَّا قيد الانتظار حتى تأريخ إعداد التقرير. ينبغي النظر إلى هذه الأنماط كذلك في ضوء الاضطرابات المؤسسية المرتبطة بمبادرة "استشراف آفاق المستقبل"، التي أثَّرت في استمرارية ملاك الموظفين وفي القدرة على التنسيق. وبوجه عام، تُشير البيانات إلى تحسُّن تدريجي في الانضباط المتعلق بتقديم الردود، مع إبراز الحاجة إلى رصد أكثر اتِّساقاً وإلى نُظم أكثر متانة لتتبع الاستفادة الفعلية من التقييمات.

الشكل (10):

مدى حُسْن توقيت الامتثال للمتطلب المتعلق بردود الإدارة حسب المنطقة، للفترة 2022-2025



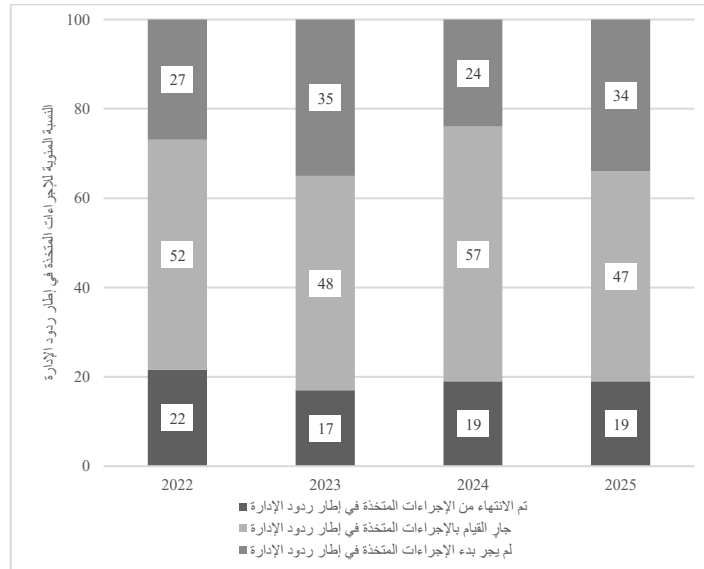
المصدر: قاعدة بيانات منصّة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

65- يُتيح تتبُّع تنفيذ ردود الإدارة رؤى حول مدى تحويل الإجراءات المُتَّفق عليها إلى تغييرات فعلية تعكس توصيات التقييم. وقد ظلَّت أنماط التنفيذ مستقرّة إلى حدٍّ بعيد طوال فترة السنوات الأربع، إذ اكتمل تنفيذ عدد كبير من التوصيات، فيما ظلَّت توصيات أخرى قيد التنفيذ أو لم يُشرع في تنفيذها بعد، وهو ما يعكس الوقت اللازم لتحويل نتائج التقييم إلى تعديلات تشغيلية وسياساتية.

66- وبوجه عام، وإن كانت منظومة العمل بمقتضى توصيات التقييم تؤدّي وظائفها، فإنَّ ثمة حاجة إلى تعزيز آليات تحديد الأولويات والرصد والمساءلة من أجل إدامة الزخم.

الشكل (11):

الإجراءات المتخذة في إطار ردود الإدارة وحالة تنفيذها، للفترة 2022-2025



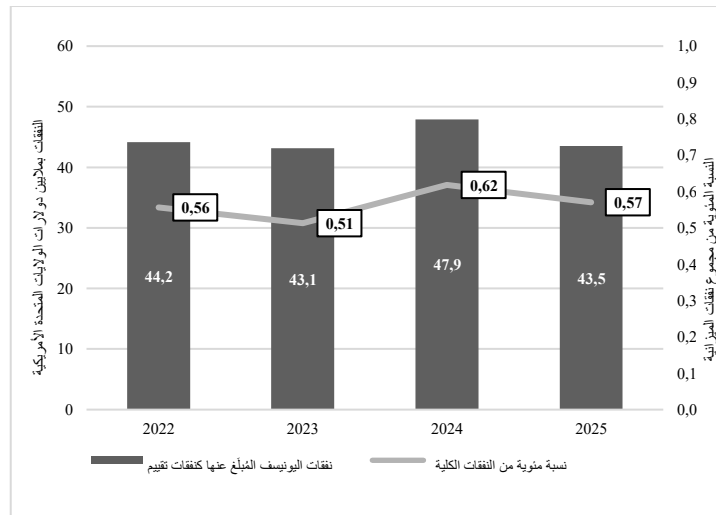
المصدر: قاعدة بيانات منصة تكامل نُظم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

هـ - نفقات التقييم

67- التزاماً بالسياسة، تهدف اليونيسف إلى تخصيص 1 في المائة من نفقات برامجها إلى التقييم. وخلال فترة السنوات الأربع، ظلّت النفقات مستقرة نسبياً، لكنها بقيت دون هذا المعيار.

الشكل (12):

نفقات اليونيسف المُبلّغ عنها كنفقات تقييم، بملايين دولارات الولايات المتحدة كنسبة مئوية من النفقات الكلية، للفترة 2022-2025



ملاحظة: تُبيّن الأعمدة قيمة الإنفاق على التقييم المُبلّغ عنه كل سنة (بملايين دولارات الولايات المتحدة). بينما يُبيّن الخط نسبة هذا الإنفاق إلى مجموع النفقات، مع إدراج القيم لكل سنة.

معطيات البسيط: النفقات المُبلّغ عنها كنفقات تقييم؛ معطيات المقام: مجموع النفقات البرنامجية الصافية.

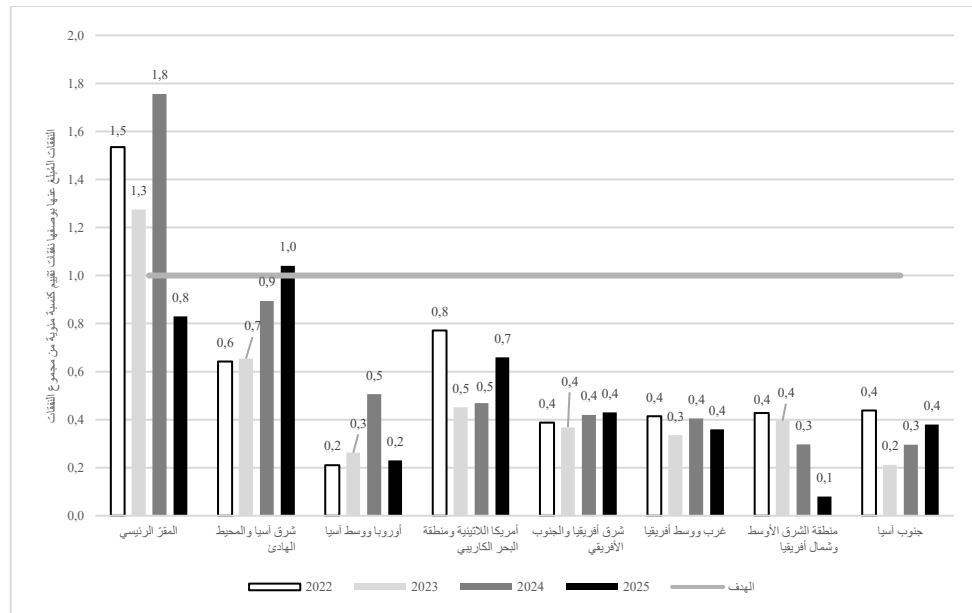
المصدر: استُخرجت البيانات من نظام المعلومات الافتراضي المتكامل - الرؤية الواحدة للتخطيط المركزي (6 آذار/مارس 2026).

68- لا تتبع النفقات المُبلَّغ عنها بصورة مباشرة عدد التقييمات المُنجزة. وعلى الرغم من ارتفاع عدد التقييمات المُبلَّغ عنها في عام 2025، فإنَّ التغيُّرات في نفقات التقييم لم تتطوَّر وفق علاقة خطِّية مباشرة بسيطة مع عدد التقييمات المُنجزة. ويعكس ذلك اختلافات في حجم التقييمات ونطاقها وتوقيتها ودرجة تعقيدها، فضلاً عن التباين في إدارة الحافظات وفي ممارسات ترميز التكاليف بين المكاتب وعلى المستويات المؤسسية المختلفة.

69- ظلَّت الأنماط متفاوتة على نطاق الوظيفة، إذ بلغت بعض المواقع المعيارَ المؤسسي بشكل دوري، فيما ظلَّت معظم المناطق دونه. وتشير التقلبات السنوية إلى أنَّ التغيُّرات تعكس توقيت الحافظات، وهياكل التكاليف، وممارسات الإبلاغ، أكثر من كونها نتيجة لتغيُّر في نشاط التقييم وحده. وفي حالتين اثنتين، هما مكتب التقييم ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، لم تستمر الزيادات المُسجَّلة في عام 2024 خلال عام 2025 رغم ارتفاع عدد التقييمات المُقدَّمة، ما يُؤكِّد على ما سبقت الإشارة إليه أعلاه، وهو أنَّ إنجاز هذا الكمِّ المتزايد جرى ضمن مخصَّصات الموارد ذاتها أو ضمن مخصَّصات أكثر تعقيداً.

الشكل (13):

النفقات المُبلَّغ عنها كنفقات تقييم باعتبارها نسبة مئوية من مجموع النفقات، حسب المنطقة، للفترة 2025-2022



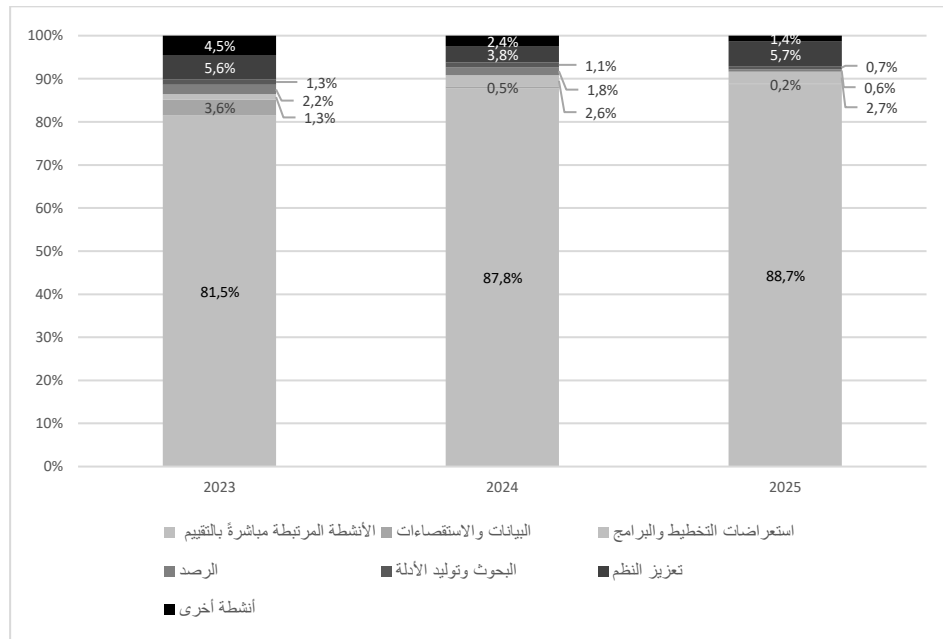
مفتاح المصطلحات: شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP)؛ أوروبا ووسط آسيا (ECA)؛ شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (ESA)؛ المقر الرئيسي (HQ)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)؛ جنوب آسيا (SA)؛ غرب ووسط أفريقيا (WCA). المصدر: قاعدة بيانات منصة تكامل نُظُم المعلومات المتعلقة بالأدلة.

70- تعكس التغيُّرات من سنة إلى أخرى جزئياً الطريقة المُتبَّعة في ترميز النفقات، كما أنَّ التفاوت في تطبيق الإرشادات يحدّ من قابلية المقارنة بين الاستثمارات المُبلَّغ عنها على نطاق المنظمة. وتشير الاتجاهات في ترميز النفقات إلى تحسُّن تدريجي في دقة تسجيل تكاليف التقييم. وعلى مدى فترة السنوات الأربع، شهدت معظم الفئات التي كانت عرضةً سابقاً لارتفاع معدلات الترميز غير الدقيق

تحسناً في الدقة، يقابله ارتفاع في حصة النفقات المُصنَّفة على نحو صحيح باعتبارها متعلقة بالتقييم. ويُشير ذلك إلى أنَّ الجهود المتعمدة في مجال التوجيه والرصد لتحسين ممارسات الترميز قد بدأت تُؤتي ثمارها. ويُمثَّل استثناءً بارزاً في هذا الصدد فئة "تعزيز النُظُم"، التي ظلَّت كبيرة نسبياً، وعادت الارتفاع بعد تراجع سابق. وقد تعكس هذه الفئة جزئياً الاستثمارات في أنشطة تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛ وسيُجرى مزيد من التحليل لتوضيح مكوناتها وضمان أن تعكس ممارسات الترميز بدقة الاستثمارات المتعلقة بالتقييم.

الشكل (14):

الأنشطة المُبلغ عنها كنفقات تقييم، حسب نوع النشاط، في الفترة من 2023 إلى 2025



المصدر: بيانات الإنفاق على التقييم المستخرجة من نظام المعلومات الافتراضي المتكامل - الرؤية الواحدة للتخطيط المركزي (6 آذار/مارس 2026).

71- تروي مؤشرات الأداء لفترة السنوات الأربع 2022-2025، إذا أخذت مجتمعة، قصةً مُتماسكة، مفادها أنَّ الوظيفة أحرزت تقدماً حقيقياً في المجالات الأكثر خضوعاً لسيطرتها المباشرة — مثل جودة التقييم، والتركيز على مستوى النتائج، واعتماد نهج منهجية مزدوجة، ودقة الترميز — في حين ظلَّت تواجه قيوداً هيكلية في المجالات المرتبطة بالظروف المؤسسية التمكينية الأوسع، ومنها حُسن توقيت ردود الإدارة، ومستويات الإنفاق على التقييم، والإدماج المُنسَّق للأبعاد الشاملة لعدة قطاعات. وبدلَ صمود هذه الأنماط في مواجهة الضغوط الكبيرة التي شهدتها عام 2025 على أنَّ الأسس المؤسسية التي أرسيت خلال فترة السنوات الأربع لا تزال صامدة. وفي الوقت ذاته، تُبرز الفجوات المُستمرة بوضوح الأولويات التي ستستلزم اهتماماً متواصلاً مع دخول الوظيفة فترة السنوات الأربع الجديدة.

-IV

الاستنتاجات والخطوات المقبلة

72- بدأت فترة السنوات الأربع 2022-2025 عند منعطف صعب لوظيفة التقييم: في أعقاب فجوة في القيادة استمرت عاماً كاملاً، وفترة ممتدة من العمل عن بُعد خلال جائحة كوفيد-19، وبعد فترة وجيزة من إرساء المستوى اللامركزي للوظيفة داخل اليونيسف. وفي ظلّ القيادة الجديدة، تميّزت فترة السنوات الأربع بجهود طموحة استهدفت إعادة لَم شمل الفريق الذي كان مُشتتاً وبثّ الحيوية فيه، وتوحيد المستويات الثلاثة للوظيفة، التي باتت حديثاً وظيفَةً عالمية، تحت رؤية مشتركة، ووضع سياسة تقييم منقّحة وتنفيذها بما يُعيد تموضع الوظيفة لتحقيق أقصى أثر ممكن. ومن شأن ذلك أن يكفل اتّسام التقييمات على جميع المستويات بالملاءمة وحُسن التوقيت والمصداقية والفائدة، وأن يضمن عمل الوظيفة باستقلالية تُمثّل أساس نزاهتها، مع توافر موارد كافية ويُمكن التنبؤ بها للاضطلاع بولايتها.

73- مع تزايد الزخم، أدّى إطلاق مبادرة "استشراف آفاق المستقبل" إلى فترة غير مسبقة من التغيير المؤسسي وعدم اليقين المالي. وقد فرضت هذه المبادرة على الوظيفة التكيف وإعادة ترتيب الأولويات، من خلال المشاركة الفاعلة في عملية التغيير، وتقديم أدلة تقييمية لدعم المنظمة في إدارة مرحلة انتقالية صعبة، مع الحرص في الوقت ذاته على إدانة التقدّم في تنفيذ السياسة، والوفاء بالالتزامات الواردة في خطة التقييمات العالمية للفترة 2022-2025، ووضع خطة خَلَف تتلاءم مع الواقع المؤسسي الجديد.

74- تعكس النتائج الواردة في هذا التقرير ما حققته الوظيفة في ظلّ هذا السياق المُتطلّب. فعلى صعيد المؤشرات الكميّة، تتجلى صورة من الصمود؛ إذ ظلّ الأداء مستقرّاً إلى حدٍ بعيد في مجالات التقييمات المُقدّمة وجودتها وردود الإدارة والإنفاق، بدون أيّ تراجع ملحوظ رغم الضغوط التي شهدتها عام 2025، وهو إنجاز لم يكن حتمياً ولا سهل المنال. أمّا على صعيد المؤشرات النوعية، فبرز ملامح تقدّم حقيقي؛ إذ استمرّ العمل الجوهري للوظيفة مع تركيز أكبر على الاستفادة من نتائج التقييم، فأنتجت تقييمات أثّرت تأثيراً ملموساً في الإصلاح المؤسسي، وتصميم البرامج، والسياسات الوطنية، والقرارات الاستراتيجية — بما يشمل، للمرة الأولى وبهذا القدر من المباشرة والعمق، الإسهام في إعداد الخطة الاستراتيجية لليونسف للفترة 2026-2029. كما شهدت عمليتا "التغيير الهيكلي" و"التغيير السلوكي" لوظيفة أخذة في النضج تقدّماً ملحوظاً؛ إذ استُكمل أول دليل تقييم لليونسف على الإطلاق، وتبلور الفريق العالمي لقيادة التقييمات كآلية لتعزيز الاتساق والإشراف الجماعي؛ وواصلت المبادرات الاستراتيجية في مجالات تقييم الأثر، وتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم، والموجزات التوليفية العالمية لنتائج التقييمات، بناء حركة أوسع للمساءلة القائمة على الأدلة لصالح الأطفال، وهو الهدف طويل الأجل الأكثر طموحاً للوظيفة. كما توفّر خطة التقييمات العالمية للفترة 2026-2029، الأصغر حجماً والأكثر إحكاماً في تحديد الأولويات والأعلى شفافية مقارنةً بسابقتها، أساساً متيناً للسنوات الأربع المقبلة.

75- واستناداً إلى هذه الأسس، تدخل وظيفة التقييم فترة الأربع سنوات الجديدة وهي مزوّدة بمجموعة واضحة من الأولويات، تتمثّل فيما يلي:

(أ) ضمان تنفيذ الالتزامات ذات الأولوية القصوى الواردة في خطة التقييمات العالمية للفترة 2026-2029، مع السعي إلى تعبئة الموارد اللازمة للأولويات المتبقية؛

(ب) استمرار التركيز على قياس النتائج على مستوى النواتج والأثر في التقييمات، واستكشاف نهج منهجية مبتكرة لتعزيز صرامة هذا القياس على نحو متزايد؛

(ج) تحقيق مستويات مرتفعة ومتسقة من الملاءمة، وحسن التوقيت، والموثوقية، وقابلية الاستفادة من التقييمات، من خلال تعميم دليل تقييم اليونيسف المكتمل؛ وتوسيع مجموعة الأدوات الإرشادية التقنية لبناء مهارات منهجية متقدمة؛ وإعداد نماذج معيارية؛ وتعزيز عمليات ضمان الجودة بدءاً من مرحلة تصميم التقييم؛ وتنفيذ جهود مخصصة لبناء القدرات الداخلية، تقودها لجنة التعلم العالمية للتقييم التي جرى تشكيلها حديثاً وترتكز إلى مواءمة منهجية للمهارات عبر الوظيفة؛

(د) تعزيز الارتباط بين فائدة التقييم واستخدامه الفعلي، بالتعاون مع الإدارة، من خلال تحسين حسن توقيت ردود الإدارة ورصدها، وتعزيز المساءلة عن التنفيذ، وتتبع الاستفادة الفعلية من التقييم وتوثيقها بصورة مُمَنَجة، والمتابعة المُوجَّهة لتقييمات مختارة، ومواصلة الاستعانة بالموجزات التوليفية لنتائج التقييمات بهدف توجيه أنظار الإدارة إلى المسائل المتكررة؛

(هـ) ترسيخ المكاسب الكبيرة التي تحققت في عام 2025 في إحداث تأثير ملموس لصالح الأطفال خارج نطاق اليونيسف، في ظل بيئة مالية تتزايد قيودها، وذلك بمواصلة الاضطلاع بدور قيادي في مجالات تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم، وتقييم الأثر، والموجزات التوليفية لنتائج التقييمات، وبالاستجابة للطلب المتنامي من الحكومات على التقييمات التي تقودها البلدان؛

(و) تعزيز الشفافية في تمويل التقييم عبر التخطيط متعدد السنوات محدد التكاليف، وتحسين تتبع النفقات وإعداد التقارير بشأنها، وتحديد أولويات الموارد على أساس المخاطر عبر المناطق والمكاتب القطرية؛

(ز) الاستفادة من التماسك والاتساق والتعاون الداخلي الملحوظ الذي تحقق بفضل إنشاء الفريق العالمي لقيادة التقييمات، الذي سيعمل على مواءمة ممارسات التقييم عالمياً، وسيشكل منصة لتنسيق النهج الاستراتيجية والتعامل مع التغيرات والتطورات المستمرة داخل المنظمة وفي بيئتها التشغيلية.

76- ستواصل الوظيفة كذلك رصد التغيرات الهيكلية داخل اليونيسف، بما في ذلك إنشاء مراكز الامتياز، وتأسيس مكتب الاستراتيجية والبيانات، وتوحيد المكاتب الإقليمية. وقد تؤثر المناقشات الجارية بشأن إصلاح الحوكمة وترتيبات الرقابة الداخلية في السياق المؤسسي الذي تعمل ضمنه وظيفة التقييم. ومع ما تُحدثه هذه التغيرات من إعادة تشكيل لمنظومة الأدلة الأوسع نطاقاً وللترتيبات المؤسسية التي يتفاعل من خلالها التقييم مع قيادة البرامج، ويدعم التقييم اللامركزي، ويسهم في التعلم المؤسسي، ستواصل الوظيفة التكيف كما فعلت في عام 2025. ومن الجدير بالذكر أن تقييم التحول المؤسسي، المدرج ضمن خطة التقييمات العالمية للفترة 2026-2029، سيتضمن تقييماً لمبادرة "استشراف آفاق المستقبل" باعتبارها إحدى مبادرات إدارة التغيير التي نفذتها المنظمة. ومع ما يجري في عام 2026 أيضاً من استعراض داخلي بعد العمل المنجز، الذي كلف بإجرائه مكتب المديرية التنفيذية، سيواصل مكتب التقييم العمل عن كثب مع الفريق المعني به للحد من الازدواجية وتعظيم التكامل بين العمليتين.

77- ومن أبرز الفرص التي تلوح في الأفق التقييم الخارجي المستقل المرتقب لوظيفة التقييم في اليونيسف، والذي ستجريه لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي استجابةً لمُقرري المجلس التنفيذي 12/2023 و 20/2023. ومن خلال تقديم تقييم مستقل ومحاييد لسلامة الوظيفة ونضجها وبيئتها التمكينية، سيسهم هذا التقييم في تعزيز ممارسات التقييم ودعم مراجعة سياسة التقييم وتنقيحها خلال الفترة 2027-2028. وستُجري اللجنة مشاورات واسعة مع موظفي اليونيسف والمجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، كما ستعرض نتائجها على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2027. وبالنسبة إلى وظيفة أمضت معظم فترة السنوات الأربع في إرساء أسسها في ظل ظروف صعبة، يُمثّل هذا التقييم لحظة مساءلة وفرصة في آنٍ واحد — فرصة لاستعراض ما قطعتَه الوظيفة من شوط، وتحديد المجالات التي تستلزم مزيداً من التعزيز، ورسم مسار يكفل أن يُواصل التقييم تحقيق النتائج لصالح الأطفال في السنوات المقبلة.

V- مشروع مقرر

إِنَّ المجلس التنفيذي

يُحييط علماً بالتقرير السنوي لعام 2025 عن وظيفة التقييم في اليونيسف (E/ICEF/2026/17) ويردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2026/18).